

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة

الثلاثاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بكل سرور أن سجل عملكم الدبلوماسي يتضمن فترة عملتم فيها سفيرا لماليزيا في بلدي. وسبب ذلك وفد بولندا قصارى جهده لمساعدتكم في اضطلاعكم بمهامكم الهامة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسيد دييغوا فريتاس دو أمارال، رجل السياسة البارز من البرتغال، على الطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال الجمعية العامة خلال دورتها التذكارية الخمسين. واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن عميق التقدير للأمين العام بطرس بطرس غالى.

خطاب السيد ألكسندر كواسنيفسكي، رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب لرئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد ألكسندر كواسنيفسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

بصفتي ممثلا لبولندا، البلد الذي عانى الكثير من جراء الحرب والاحتلال الأجنبي والتقسيم خلال تاريخه الذي يمتد لأكثر من ألف عام، أشعر أن من حقي أن أنقل إليكم رسالة بسيطة: ألا وهي أن السلام لا يُقدر بثمن، سواء كان سلاما دوليا مع البلدان لأخرى، أو داخليا فيما بين الشركاء في المجتمع. والسلام، لكي يدوم، يحتاج إلى أسس اقتصادية راسخة وتنمية مستدامة ونمو. ومع ذلك يظل السلام قيمة عليا وشرطا أساسيا للحياة، قيمة تم الاعتراف بها، وعن حق، منذ البداية باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية بولندا، فخامة السيد ألكسندر كواسنيفسكي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كواسنيفسكي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أتكلم في الجمعية العامة لهذه المنظمة العالمية التي يُسمع فيها صوت كل بلد في العالم تقريبا، صغيرا كان أم كبيرا، غنيا أم فقيرا، مما يحقق الديمقراطية في العلاقات الدولية.

إن التجربة التي مرر بها بلدي في الآونة الأخيرة تثبت أنه من الممكن إجراء تحول عميق في الهيكل السياسي والاقتصادي بأكمله ونزع فتيل أي صراع

وأود في البداية أن أهنئكم بحرارة، السيد الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم السامي. وألاحظ

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الانتقال أمرا واجبا. وبولندا، باعتبارها عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قررت أن تشارك بدرجة أكبر مما هي عليه الآن في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

وأولويتنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية هي في الانضمام إلى معاهدة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وبينما نسعى إلى الحصول على العضوية في هاتين المنظمتين، نحتفظ بعلاقات حميمة وتعاون متعدد الوجوه مع جيراننا، وروسيا من بينهم. وفي الوقت نفسه، تعي بولندا تماما واجبها للوفاء بنصيحها في الالتزامات بوصفها عضوا في المجتمع العالمي، كما يدل على ذلك اشتراكنا النشط في عمل الأمم المتحدة وباعتبارنا في الوقت الحاضر عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وظلت بولندا لسنوات عديدة، وبشكل تقليدي من بين الدول التي لها أكبر الفرق في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

اسمحوا لي بأن أدلي بملاحظة شخصية، لقد جعلت النداء "فلنختر مستقبلنا" شعارا لحملي الانتخابية عام ١٩٩٥. فهل لي أن اقترح أن يكون هذا النداء - اختيار المستقبل، والنظر فيه، في الوقت الذي نتعلم فيه من ماضينا المشترك. هنا في الأمم المتحدة؟ إن العداوات والكراهية القديمة، سواء بين الدول أو داخلها، ينبغي ألا تلقي بعد الآن بظلالها على بناء مستقبلنا المشترك.

اسمحوا لي بأن أقدم مثالا على ذلك وهو اقتراح بولندا بحذف عبارة ما يسمى بـ "دول الأعداء" من ميثاق الأمم المتحدة. وبالفعل، فإن لبولندا الآن علاقات صداقة وثيقة مع عدوتها لوقت طويل، ألمانيا. وكتحية للتاريخ، نعتزم القيام قريبا بمناورات مشتركة لوحدات عسكرية ألمانية وبولندية ونفكر في إنشاء فرقة مشتركة لأصحاب الخوذات الزرقاء تتكون من جنود بولنديين وألمان. ألا يمثل ذلك علامة من أحسن العلامات السائدة في الوقت الحاضر؟

إن هذه المنظمة في حاجة ماسة إلى الإصلاح لتتواءم مع تحديات القرن المقبل. وهناك حاجة ملحة للأمم المتحدة لمواجهة المستقبل. إن واجبها لا يزال هو أن تجعل الدول الأعضاء بها تدرك المشاكل العالمية عند نشوئها، وأن تحللها، وأن تساعد على حلها عن طريق التعاون المتعدد الأطراف. ولكي يحدث هذا، يحتاج

داخلي محتمل من خلال التفاوض السلمي. فبعد استعادة سيادتنا الوطنية كاملة تمكنا من إعادة تشكيل سياستنا الخارجية بما يتفق والمصلحة الوطنية، أي إعادة توجيهها صوب الهياكل الأوروبية - الأطلسية، وإقامة علاقات حسن الجوار وتعزيزها مع الدول الحديثة النشأة ومع تلك التي مرت بتحويلات عميقة، والتي تحيط بنا الآن. فهل هناك بلد آخر في العالم شهد، في غضون بضعة سنوات لا أكثر، كل جيرانه بلا استثناء وقد تغيرت أوضاعهم؛ ولم يكن ذلك نتيجة لصراع؟ وأحيانا نستمع إلى وجهات نظر تتحدث عن افتقار مزعوم للاستقرار في منطقتنا، أوروبا الوسطى. وهذا غير حقيقي. وحالة بولندا، بتأثيرها الذي يشيع الاستقرار في المنطقة، يثبت غير ذلك.

من دواعي فخري أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأننا أنجزنا الكثير في السنوات السبع الماضية. إننا لم نبن أساسا قويا لنظام اقتصادي وسياسي جديد فحسب، وإنما نجحنا أيضا في وقف انحدارنا الاقتصادي وحققنا حتى الآن، ولأربع سنوات تباعا، معدلا عاليا من النمو الاقتصادي، الأمر الذي شجع وسائط الإعلام على إضافة النسر البولندي إلى البلدان الملقبة "بالنمور الاقتصادية". وقد تحقق هذا عن طريق جهد هائل بذله شعبنا الذي أثبت أنه على درجة من النضج تجعله يتحمل ثمن التحول الاقتصادي. لقد فتحنا الاقتصاد والبلاد. وعشرات الملايين من السائحين يندفعون إلينا كل عام، وملايين البولنديين يسافرون إلى الخارج في جميع الاتجاهات. وأصبحنا مكانا يجتذب الاستثمارات الأجنبية التي تزيد على ١٠ بلايين دولار، ونحن نعمل على مواصلة تحسين الظروف التي يمكن للاستثمار أن يزدهر فيها.

ليس في نيتي أن أقلل من حجم التحديات التي لا تزال نواجهها. ومع ذلك فإنني أؤمن بإمنا قويا بمستقبلنا. لقد حان الوقت لتقوم بولندا، التي تلقت المساعدة والتشجيع من بلدان عديدة خلال ثورة "التضامن" التي خاضتها وتحولها السلمي التاريخي القائم على عقد سياسي واجتماعي، بتقديم مساعدتها إلى بلدان أخرى تقوم بعمليات تحول كبرى. وبإمكاننا أن نفتسم خبرتنا، وخدمات شركائنا، وعمل خبرائنا في مختلف المجالات التي يعد فيها

(العدد) التي أثبتت نفسها في عملية هايتي. وبولندا تعتبر أن الوقت قد حان لإعادة تركيز اهتمام المنظمة على الدبلوماسية الوقائية وقدرة الردع السريع. إن المنع بقدر الإمكان والرد بأسرع وقت ممكن هما ما تزداد الحاجة إليهما في الصراعات المعاصرة.

وهل علينا دائما أن نقف عاجزين نشهد سفك الدماء والبؤس في جميع أنحاء العالم، من خلال التغطية السريعة لوسائل الإعلام، وبعد ذلك فقط نحاول أن نساعد، بعد أن يكون الوقت قد فات وأصبحت النفقات أكثر كلفة، ويعود إنفاق المزيد من الأموال بفائدة أقل، في حين أن بإمكان العمل المشترك المبكر أن ينقذ الكثير من الدماء والدموع بالنسبة لبلدان وشعوب عديدة؟ لماذا لا نفكر في استراتيجية لمنع وللعلم المبكر لتحل محل استراتيجية رد الفعل المتأخر؟ إن هذه الاستراتيجية يمكن أن تتجاوز النظرية المحافظة بشأن صيانة السلم والأمن، وتشمل الرد السريع والانتقائي على التهديدات المحتمل نشوبها بين الدول الأعضاء وداخلها، وكذلك دعم السلم الذي يتحقق بصعوبة.

وأنتقل الآن إلى القضية الحساسة المتعلقة بعصر ما بعد الحرب الباردة: وهي قضية نزع السلاح وتخفيض الأسلحة وكبح انتشار الأسلحة عن طريق عدم الانتشار. فبولندا التي تتولى الآن رئاسة مؤتمر نزع السلاح تعرب عن ترحيبها وارتياحها البالغ بعد أن قدمت إلى الجمعية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واعتمد القرار الذي كنا من بين مقدميه. ونحن نتطلع الآن إلى التأييد الواسع للمعاهدة التي كان لي شرف توقيعها صباح هذا اليوم. ويجب ألا نسمح بأن تضع هباء الجهود الشاقة التي بذلتها دول كثيرة. ولئن كنا لا ننسى ضرورة التوصل في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي فينبغي أن تنال الخطوات الجزئية على الطريق إلى ذلك الهدف الموافقة الكاملة لأنها تقربنا من الهدف وتجعل العالم أكثر أمنا، تماما كإنفاذ صك قانوني هام آخر هو اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والأسلحة الكيميائية هي التي تسمى أحيانا "قنابل الفقراء النووية".

غير أن الصراعات الأخيرة أظهرت أن الدمار الشامل يمكن أن ينجم أيضا عن الأسلحة التقليدية التي تزايد مخزونها بشكل هائل. وهذا هو السبب في أننا نرحب بالتركيز المتوازي على هذه الأسلحة، ويشمل ذلك

الأمر إلى أكثر من مجرد إعادة تشكيل هيئاتها الحكومية الدولية والأمانة العامة. ولا يتمثل المطلوب الرئيسي الوحيد في تعزيز الكفاية في القيام بمهام الأمم المتحدة عن طريق تخفيض حجمها بطريقة رشيدة كلما كان ذلك ممكنا وضروريا. إنما الأهم من ذلك، أن الوقت قد حان لمواءمة برامج عمل الأمم المتحدة عن طريق التجديد وإعادة توزيع الوظائف.

على سبيل المثال، ترى بولندا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدرتها في مجال حماية حقوق الإنسان وأن ترتقي بها عن طريق إنشاء لجنة تابعة للجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، بينما تدمج اللجنتان القائمتان الثانية والثالثة في لجنة اقتصادية واجتماعية، وعن طريق قيام الأمين العام بوضع خطة بشأن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى هذا، يمكن في إطار منظور طويل الأجل بدرجة أكبر، التفكير في إنشاء جهاز رئيسي جديد مثل مجلس لحقوق الإنسان.

ومن المتوقع من الأمم المتحدة أن تساعد الأطراف في أي نزاع على التوصل إلى اتفاق وتحقيق سلام عادل. ولكن قوات حفظ السلام تصبح عديمة الفائدة إذا لم تتوفر الرغبة في السلم لدى المتحاربين. ومن الضروري التشجيع على تخفيف حدة التوترات العرقية والدينية وغيرها من التوترات قبل نشوبها أو إذا ما نشبت بعد انتهاء الصراع. ولهذا من الحيوي توسيع نطاق العمل الوقائي بما في ذلك الجهود الدبلوماسية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وكذلك المساعدة على التعمير والتنمية. ونحن مستعدون لتقديم ما لدينا من دبلوماسيين ورجال قانون دوليين، وخبراء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعثات وقائية تابعة للأمم المتحدة وفي إطار جهود المساعدة بعد انتهاء الصراع.

وفي الوقت نفسه، يبدو من الضروري تناول مسألة الرد السريع من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك إمكانية الانتشار السريع، سواء في المقر أو في الميدان. وقد أبلغنا الأمين العام بعزمنا على أن نوفر لعنصر الردع السريع، ضمن الترتيبات الاحتياطية، قوتنا الخاصة المعروفة باسم "غروم"

وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية إلى ما أعتبره أحد الجوانب البالغة الأهمية في بياني. فلقد شهدتُ الاعتداء الإرهابي على الألعاب الأولمبية في أتلانتا في تموز/يوليه ولا أستطيع أن أنسى الوجوه التي كانت تعبر عن الصدمة والمأساة.

وبولندا بلد ناضل عبر القرون من أجل حريته وحرية الآخرين. وحققنا أخيراً مزايا وعظمة الديمقراطية التي ظنناها بجدارة. غير أن أمتنا تدفع أيضاً ثمننا باهظاً لقاء هذه المزايا: ففتح الحدود وتزايد هجرة السكان من الأمور التي تهدد أمن ورفاه مواطنينا. والجريمة المنظمة تشوه صورة المجتمعات الديمقراطية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وللتغلب على هذا نحتاج إلى تضامن جميع الدول وإلى تضافر جهودنا جميعاً.

ويواجه المجتمع الدولي تهديداً متزايداً ينبع من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي لا يبدو أي أمل في توقفها، ومن الإرهاب الدولي الذي يقوض الأسس المادية والمؤسسية لمجتمعاتنا. والأمر الذي يشكل خطراً بوجه خاص علينا وعلى الأجيال المقبلة هو أننا في حالات كثيرة جداً نعجز عن تقديم الجناة إلى العدالة. فلا العدالة أقيمت ولا ينتظر لها قيام.

وقد تلقيتُ تقارير تفيد أن بلدي يواجه - والمنطقة بأسرها - زيادة حادة في الاتجار بالمخدرات والرق والتجارة بالأطفال في أغراض الجنس وغسل الأموال. وأصبحت الجريمة المنظمة ظاهرة عالمية تجلب المآسي والمعاناة إلى الكثيرين من الضحايا المباشرين وسائر الأبرياء. ولكنها تفعل أكثر من ذلك: فالجريمة المنظمة تؤدي إلى قيام مؤسسات وأعمال غير مشروعة تتسلل إلى المصالح الاقتصادية والهيكل السياسية الشرعية وتقوضها. وتشبه الجريمة المنظمة شكلاً من أشكال التآكل في المجتمعات. فهي تفسد الدول؛ وهي بمثابة سرطان يصيب مجتمعاتنا، سرطان ينبغي أن نحاربه معاً. ولو تصدينا لها فرادى فإننا نخاطر بخسارة المعركة والإضرار بأمننا.

وإني على يقين بأن الجهد العالمي المبذول برعاية الأمم المتحدة هو وحده الذي يحمل الأمل في وقف هذه الجرائم التي تهدد الحريات الديمقراطية بل والديمقراطية ذاتها. ولهذا السبب تؤمن بولندا بأن الوقت قد حان لتضافر الجهود الدولية للاتفاق على صك

ما يعرف بنزع السلاح المصغر، وبالتركيز على حظر كلي مبكر لاستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد.

وإذا كانت الأمم المتحدة ترغب في الحفاظ على أهميتها في المجالات الرئيسية لولايتها واستبقائها للأحداث بحيث تتنبأ بها ولا تقتصر على رد الفعل البطيء والقاصر إزاء ما تجلبه الأيام بالسرعة المذهلة التي يتميز بها زماننا، فإنها ينبغي أن تفتنم وتواكب العلاقة التفاعلية بين السلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان.

ومن غير الممكن أن تؤتسي هذه التغييرات جميعها نتائجها المرجوة إلا في ظل التمويل المطرد للأنشطة المبرمجة. ولا تكفي الإرادة السياسية وحدها. فالأزمة المالية الراهنة لا تبشر بتنفيذ هذه الأنشطة ولا بالإصلاح. وحتى تتمكن المنظمة من الوفاء بمهامها بموجب نظامها الأساسي ومن تنفيذ الإصلاح، يحتاج الأمر إلى استعادة مصداقيتها المالية. وينبغي للدول الأعضاء ألا تغفل الأفكار الخلاقة للتمويل التكميلي الذي يمكن أن يعين على تنفيذ المزيد من الأنشطة، ولا سيما لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المنكوبة بالصراعات. ولأن الحكومات تمنع في أغلب الأحوال في زيادة اشتراكاتها أو تبرعاتها أو السماح بشكل من أشكال الضرائب الدولية على شركائها ومواطنيها فإنه يمكن التماس الأموال الإضافية من القطاع الخاص.

وعلى سبيل المثال، يمكن دراسة فكرة إنشاء صندوق استثماري للأمم المتحدة يمول من التبرعات المعفاة من الضرائب التي تقدمها أساساً الشركات عبر الوطنية. فالاستقرار المقترن بالنمو الاقتصادي والسلم الاجتماعي يفيد هذه الشركات أيضاً في نهاية الأمر. ولو هيأت الحكومة المضيئة لها الظروف المشجعة على المساهمة، كالتقاعد العامة لتخفيض الضرائب، قد تتمكن الأمم المتحدة من الحصول على مصادر تمويل إضافية وخصوصاً للأنشطة الإنسانية والداعمة للتنمية. ولن يؤثر هذا الحل بأي شكل على الطابع الحكومي للمنظمة إذا ظلت الرقابة على تخصيص الموارد الإضافية المكتسبة حديثاً في أيدي الحكومات وإذا لم يفرض المانحون أي شروط.

من ناحية أخرى - وعلى الرغم من التهديد المائل دائماً بتفجر صراع عالمي. ومع ذلك، ندرك بألم ما يحدث حتى في قلب أوروبا من صراعات، وحروب، ومأس، وكوارث خطيرة ومجاعات، ومصاعب اقتصادية جسيمة. وكثيراً ما يتوقع الناس من الأمم المتحدة أن تقدم علاجاً أقرب إلى المعجزات لكل شرور العالم، وأن تؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الشخصية الإنسانية وقيمتها، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وبين الأمم، كبيرها وصغيرها.

وإذا ما التزمنا التزاماً صادقاً بالميثاق، ستكون الطرق الرئيسية واضحة، ليس فقط بالنسبة لوقتنا بل بالنسبة للقرن القادم. ويجب علينا ألا نخون التوقعات الكبيرة المنتظرة من الأمم المتحدة. وبولندا، من جانبها، لن تتعاس عن مواصلة مساندة المنظمة. وفي عالم اليوم المترابط نحتاج إلى هيئة عالمية لتسوية خلافاتنا ولكفالة تصريح الشؤون العالمية على نحو منظم، لتفادي الأخطار التي تهدد البشرية. ولا داعي لإعادة ابتكار عجلة إدارة الأمور. فنحن نستطيع أن نكيف ما نملكه فعلاً مع ما نحتاجه إليه الآن وفي السنوات القادمة. وجوهر الأمر هو أننا نتطلع إلى الأمام إلى أمم متحدة أكثر اتحاداً، اختارت لنفسها المستقبل. وبولندا، بوصفها دولة من الأعضاء الأصليين، تقف مستعدة للإدلاء بدلوها لجعل هذا المسعى حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحَب السيد الكسندر كواسنيفسكي، رئيس جمهورية بولندا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الآن الكلمة لوزير خارجية الدانمرك، سعادة السيد نيلز هيلفيغ بيترسن.

السيد بيترسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك اتجاهات مشجعة يمكن ملاحظتها في

قانوني شامل والانضمام إليه: يأخذ شكل اتفاقية مصممة من أجل تعزيز التعاون بين الدول وتيسير عمل وكالات إنفاذ القوانين في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشرفني أن أتقدم إلى هذه الجمعية بمشروع اتفاقية إيطالية لمكافحة الجريمة المنظمة. وقد أرفقته بنص بياني الذي وزع على الأعضاء.

وستلاحظ الجمعية أن مشروع الاتفاقية يتناول الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية؛ وغسل الأموال؛ والاتجار بالأشخاص؛ وتزيف العملات؛ والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية أو سرقتها؛ وسرقة وتهريب المواد النووية؛ وإساءة استخدام هذه المواد أو التهديد بإساءة استخدامها بما يضر بالجمهور؛ والأعمال الإرهابية؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمواد أو الأجهزة المتفجرة أو سرقتها؛ والاتجار غير المشروع بالسيارات أو سرقتها؛ وإفساد الموظفين العموميين.

ويقترح مشروع النص نظاماً للتعاون بين الدول الأعضاء لمحاربة الجريمة المنظمة. وهو يدعو الدول إما إلى معاينة المجرمين وإما إلى تسليمهم. ونحن نطالب الدول بأن تطبق مبدأ المساءلة الجنائية على من يتكسبون من الجريمة المنظمة حيثما كانت هذه المساءلة غير واضحة بالفعل. ونؤمن بأننا ينبغي أن نساعد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعالمية، الحكومية وغير الحكومية على أن تقوم بأدوار أكبر في مكافحة الجريمة المنظمة.

ومشروع الاتفاقية الإيطالية هذا ليس جامداً، وندعو الدول الأعضاء إلى مناقشة النص وتحسينه. ونرجو أن تحدد الجمعية الأساليب التي تضمن السرعة والنجاح في إعداده. وإني على ثقة من أن جهدنا المشترك سيعين على إنقاذ مجتمعاتنا من ويلات الجريمة المنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مايبلاغان (الفلبين).

إن كوكبنا في اضطراب مشهود بينما يقترب من نهاية هذا القرن، على الرغم من انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب - وهو انتهاء يحبذ العالم كله،

المتحدة الاحتياطي كان خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ويجب علينا الآن أن ندفعه قدما خطوة أخرى.

إن إنشاء مركز قيادة قابل للانتشار السريع في "إدارة عمليات حفظ السلام" من شأنه تخفيض الوقت اللازم للتخطيط ومن الزمن الذي تستغرقه الاستجابة في العمليات القادمة. إن تخطيط العمليات الجديدة لا يمكن أن يبدأ من فراغ في كل مرة. وتواصل الدانمرك جهودها، مع البلدان ذات التفكير المماثل، في سبيل إنشاء فرقة متعددة الأطراف تكون في حالة استعداد عالية داخل النظام الاحتياطي. ومن شأن وجود قوة ذات هيكل متوازن توازناً جيداً ومخطط تخطيطاً مسبقاً أن يؤدي إلى تحسين كبير في المقدرة على العمل السريع والفعال.

والحاجة إلى استراتيجيات جديدة في الصراعات قد برزت أيضاً من خلال التقييم الذي بادرت الدانمرك بوضعه بشأن رواندا.

إن الدبلوماسية الوقائية مطلوبة. ويجب تعزيز المنظمات الإقليمية كي تضطلع بمزيد من المسؤولية في منع وقوع الصراعات وفي بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ولا يمكن أن تحمل الأمم المتحدة العبء كله وحدها. بل يجب على المنظمات الإقليمية أن تساعد الأمم المتحدة لا أن تحل محلها.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي سيكون لي شرف ومسؤولية رئاستها في ١٩٩٧، هي إحدى هذه المنظمات الإقليمية الهامة. ومن مبادئ المنظمة مبدأ يقول "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أولاً" ويستتبع هذا أن المنظمة ستكون من الأدوات الأساسية لمنع وقوع الصراعات في منطقتها، مما يخفف العبء عن الأمم المتحدة.

فالرقابة على الأسلحة وخفض الأسلحة يسهمان في منع وقوع الصراع. وقد أدت المفاوضات المكثفة على مدى عامين ونصف العام إلى إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتح الآن باب التوقيع عليها. وباسم مملكة الدانمرك، وقعت على المعاهدة صباح اليوم. وستضع معاهدة الحظر الشامل نهايةاً للتطوير النوعي للأسلحة النووية. فهي عنصر مكمل

كثير من أنحاء العالم، عقب انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب. وقد تأصلت جذور الديمقراطية في كثير من البلدان. والأداء الاقتصادي المتحسن لبلدان كثيرة آخذ في تقديم اسهام هام لرفاه الشعوب.

وفي الوقت نفسه، لا تزال نواجه تحديات صعبة. فالصراعات العرقية والداخلية تنجم عنها خسائر أكبر بكثير مما أسفرت عنه الصراعات الدولية الماضية؛ وتحدث حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ وأشد البلدان فقراً متخلفة على الطريق في التنمية الاقتصادية؛ والفجوة بين الأغنياء والمقراء آخذة في الاتساع؛ وهناك ضغوط متزايدة تقع على البيئة. إن المجتمع الدولي يواجه تحديات تتجاوز بكثير نطاق الدبلوماسية التقليدية، وهي تحديات تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة كل فرد من البشر. ويجب علينا أن نهيئ ظروفنا من العيش أفضل وأكثر أمناً لكل فرد.

وفي هذا العام، سوف أسلط الضوء على أربعة من مجالات الأولوية: المجال الأول هو حفظ السلام والأمن الدوليين؛ والمجال الثاني هو مجال حقوق الإنسان؛ والثالث هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والرابع هو البيئة. إن بذل الأمم المتحدة جهوداً مشتركة في تلك المجالات هو أمر حتمي.

فأولاً السلام الدولي: يجب أن تعالج في الأمم المتحدة التهديدات الموجهة ضد الأمن الدولي وحقوق الشعوب. وهناك زيادة هائلة حدثت في الصراعات الجديدة المعقدة داخل الدول. وينبغي أن نستفيد دروساً من الصراعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا والصومال. وقد عانى الملايين من الأفراد في تلك الصراعات. ومن خلال وسائل الاتصال الإلكتروني، يتابع العالم عن كثب ما يجري من مأس. ونشارك جميعاً آمال الضحايا في مستقبل سلمي. ومن المتوقع من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي أن يقدموا ردوداً على ذلك.

ويجب أن نركز على المقدرة على القيام برد فعل مباشر وسريع وعلى الحيلولة دون انفلات زمام الأزمات. والاستجابة السريعة يمكن أن تكون هي الفاصل بين الإخفاق والنجاح. وإنشاء نظام الأمم

في الشؤون الداخلية. وفي الواقع، ينبغي النظر إلى الانتقادات على أنها إسهام في جهودنا التعاونية لتعزيز احترام حقوق الإنسان. واعتماد الصكوك الدولية هو نتيجة هذا التعاون. وهذه الصكوك هي الأسس الحقيقية المقبولة عالمياً لاستمرار التقدم في مجال حقوق الإنسان.

ويتمثل الهدف العام في تعزيز وحماية حقوق الأفراد من البشر - أي حقوق مواطنينا. وهذا يتيح المجال لكل مجتمع أن يجد طريقته الخاصة لتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فلا يحاول أحد أن يفرض نموذجاً واحداً. وعندما نتقيد بملاء إرادتنا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بوصفها حقوقنا، فإننا لا نتخلى عن أي جزء من ثقافتنا، ولا نتخلى عن أي جزء من سيادتنا الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، فإن تمتع الأفراد تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان هو أفضل ضمانة لثقافتنا وسيادتنا الوطنية. ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تضطلع بدور هام في النهوض بحقوق الإنسان. وتعتزم الدانمرك خلال فترة عضويتها أن تسهم بنشاط في أعمال اللجنة في أربعة مجالات رئيسية هي: مكافحة التعذيب؛ تعزيز حقوق السكان الأصليين؛ تعزيز الموض السامي ومكتبه؛ الحق في التنمية. واسمحوا لي في هذا الإطار أن أشيد بالإسهام الهام الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية.

ولا يمكنني أن أذكر مجال حقوق الإنسان دون الإشارة إلى الحالة الخطيرة في ميانمار. إنها لمأساة حقاً أنه منذ إطلاق سراح أونج سان سو كاي الحائزة على جائزة نوبل للسلام في تموز/يوليه الماضي، أخذت التطورات في ذلك البلد تسير من سيء إلى أسوأ.

وقامت الدانمرك مراراً وتكراراً مع شركائها في الاتحاد الأوروبي بحث مجلس استعادة القانون والنظام على احترام حقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية للشعب البورمي. ولم تلق نداءاتنا سوى التجاهل. وإنني أكررها هنا بأشد العبارات قوة. إن هذه المأساة يجب أن تنتهي.

وإنني أعرّب عن عميق فزعي إزاء عدم استعداد مجلس استعادة القانون والنظام مناقشة حادث وفاة السيد جيمس نيكولز الذي وقع أثناء الاعتقال في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكان السيد نيكولز يعمل

ضروري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستعزز التقدم نحو نزع السلاح النووي العالمي التام.

إما بالنسبة للأسلحة التقليدية فالألغام البرية المضادة للأفراد ما زالت تشكل خطراً يومياً كبيراً على البشر في العديد من أنحاء العالم، وهي في نفس الوقت عقبة غير مقبولة أمام توطين السكان المشردين. والبروتوكول الجديد المتعلق بالألغام البرية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية الذي اعتمد في أيار/مايو يعتبر تقدماً في هذا المجال. وستصادق عليه الدانمرك عما قريب، دون تحفظات، لكن الحل الوحيد المجدي لمشكلة الألغام البرية ما زال بعيداً عنا، وهو التوصل إلى حظر عالمي شامل. وقررت حكومة الدانمرك أن تنبذ من طرف واحد استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في القوات المسلحة الدانمركية. وإننا نشجع الحكومات الأخرى على اتخاذ قرارات مماثلة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الراهنة لتكنولوجيا الألغام غير المتفجرة ما زالت غير فعالة. وينبغي الدمج بين المبادرات العامة والخاصة والابداع والتمويل لاستحداث خيارات تكنولوجية جديدة للكشف عن الألغام البرية. وقد ساعد في تحريك هذا الجهود المؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام، والمعقود في الدانمرك في تموز/يوليه من هذا العام. وإننا نرحب بمبادرة كندا واليابان للمضي قدماً في هذه الجهود.

وينبغي للمبادرات الوطنية أن ترافقها جهود دولية للتعجيل بعملية إزالة الألغام. وتحقيقاً لذلك، سيقدم مشروع قرار بشأن المساعدة في إزالة الألغام إلى الجمعية العامة.

ومجال الأولوية الثاني لدي هو حقوق الإنسان. وأصبح لحقوق الإنسان دور ملحوظ في العلاقات الدولية وفي جدول أعمال العديد من محافل الأمم المتحدة. وأوضح مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان شاغل مشروع، بل هو واجب على جميع الدول والمجتمع الدولي. والانتقادات الموجهة إلى انتهاك حقوق الإنسان لا يمكن رفضها بعد اليوم على أنها تدخل

"القضاء على الفقر، وتوليد عمالة منتجة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي"
(A/CONF.166/9، ص ٢٧)

ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسات تعزيز النمو الاقتصادي.

وسأركز بشكل خاص على ضرورة كفاءة المتابعة الفعالة لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في مجال المساعدة الإنسانية. والتجربة الأخيرة، بما فيها تقييم الحالة في رواندا، أكدت على ضرورة التنسيق بين جميع العناصر الفاعلة في المجال الإنساني. وعملت إدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة بشكل تدريجي على أن تكون محوراً لتنسيق عملية تقييم الاحتياجات والنداءات. وأحث جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة التي تضطلع ببرامج المساعدة الإنسانية على أن تشترك اشتراكاً نشطاً في جهود التنسيق التي ترعاها إدارة الشؤون الإنسانية.

والمجال الرابع ذو الأولوية هو البيئة. وقد أكد تقرير برونتلاند ومؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية بجلاء على الطبيعة العالمية للمسائل البيئية. وقد أخذ الآن مفهوم التنمية المستدامة مكانه على جدول أعمالنا السياسي بوضوح وجلاء.

لقد تحقق الكثير. ومع ذلك ليس من المؤكد أن الإنجازات تتناسب مع المشاكل المتصاعدة. فالصراعات المسلحة، والفقر، والجهل، وفي بعض الأحيان قصر النظر أمور تسهم في تدهور البيئة المستمر.

وستكون دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر عقدها في عام ١٩٩٧ الفرصة التالية المتاحة للحكومات كي تستعرض على مستوى رفيع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويجب أن تنظر الدورة الاستثنائية في إعادة تكييف وتنشيط وزيادة جهودنا حتى تتفق مع التحديات.

وتؤيد حكومة الدانمرك بالكامل هذه العملية. وسوف نواصل دعمنا للأنشطة في المجالات التي هي بحاجة

قنصل فخري للعديد من الدول الأوروبية بما فيها الدانمرك.

وتعتزم حكومة الدانمرك الإبقاء على الحالة في بورما على رأس جدول الأعمال الدولي إلى أن يتم تحقيق تحسينات أساسية.

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي المجال الثالث الذي أريد التأكيد عليه. فالصراعات البشرية لها أسباب عديدة. وأن أردنا إرساء أساس دائم للسلام في مجتمعاتنا وعلى المستوى الدولي، فإننا نحتاج إلى معالجة مشاكل الفقر والحرمان والاستبعاد الاجتماعي.

وإن محنة البلدان الأكثر فقراً مسألة تثير قلقاً خاصاً. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في معالجة هذه المشكلة.

وما زالت الحاجة كبيرة إلى المساعدة الإنمائية. وأكثر البلدان فقراً لا تجذب الاستثمارات الخاصة. وليست لديها قدرة الاستفادة من عملية تحرير التجارة الدولية. والاتجاه الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يدعو إلى الأسف. فقد انخفضت هذه المساعدة الرسمية إلى مستوى ٠,٢٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٩٥. وهذا أدنى مستوى منذ تحديد الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة في ١٩٧٠ وهو ٠,٧ في المائة. ومما يؤسف له، أن عدداً من كبار المانحين ما زال يحد من برامجه الإنمائية. وفي ١٩٩٥، كانت هناك أربعة بلدان فقط قد تجاوزت هدف ٠,٧ في المائة. والدانمرك من جانبها، ما زالت تساهم بمعدل ١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي.

والنمو الاقتصادي، وهو أمر مرغوب فيه، لا يمكن مساواته بالتنمية ما لم يرافقه تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الفئات. والتقدم الاجتماعي للجميع ليس نتيجة تلقائية للنمو الاقتصادي. فإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن نص على أن

على الأمم المتحدة عن نواحي قصور كامنة في السياسات الوطنية".

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد الاهتمام الأساسي من جانب بلدي بإنشاء مجتمع عالمي تعيش فيه الدول، فضلا عن كل إنسان فرد في ظلال السلم والرفاه. ويعتبر حسن أداء المنظمات الدولية، وفي طليعتها منظمنا العالمية، حجر الزاوية في هذا الجهد. وستقدم الدانمرك إسهامها بتفان.

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس وزراء اليابان.

اصطُحِب السيد ريوتارو هاشيموتو، رئيس وزراء اليابان إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني بالغ السعادة أن أرحب برئيس وزراء اليابان، سعادة السيد يوتارو هاشيموتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هاشيموتو (اليابان) (تكلم باليابانية: وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء أن أقدم تهاني الحارة إلى سعادة السيد غزالي اسماعيل، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، على توليه رئاسة الجمعية العامة في الأسبوع الماضي. كما أشيد بجهود سعادة السيد ديفغو فريتاس دو امارال، الذي أبدى مهارة عظيمة في رئاسته لدورة الجمعية العامة الاحتفالية التاريخية الخمسين.

لقد احتفلنا في السنة الماضية بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتعتبر هذه السنة الذكرى الأربعين لانضمام اليابان إلى الأمم المتحدة. لقد اتخذت اليابان، طوال العقود الأربعة الماضية، بصفة دائمة، التزامها إزاء الأمم المتحدة عمادا من الأعمدة الرئيسية لسياستها الخارجية ولم تحد قط عن تأييدها الثابت للأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، استفادت اليابان استفادة هائلة من النظام الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني الخالص للدعم الذي تلقتة اليابان من المجتمع الدولي في بناء الاستقرار

إليها، مثل تأمين التنوع البيولوجي، وتشجيع الطاقة المتجددة وخفض التآكل والتصحر وإزالة الأحراج.

لقد تناولت بإيجاز أربعة من المجالات التي تتسم بأولوية عالية. وفي رأي حكومتي، أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في مواجهة هذه المشاكل. ولكن هل المنظمة قادرة تماما على مواجهة هذا التحدي؟ للأسف، الرد هو لا.

يجب أن نصر على وفاء جميع الأعضاء بالتزاماتهم التعاقدية وأن يقوموا بدفع أنصبتهم المقررة إلى الأمم المتحدة بالكامل، وفي وقتها دون أية شروط مسبقة. فالحالة الراهنة غير مقبولة. وليس تقويض الأمم المتحدة في صالح أحد. ويجب أن يدرك الأعضاء المتخلفون عمدا عن دفع أنصبتهم المقررة أنهم لا يمكن أن يتوقعوا أن يظل نفوذهم في مختلف أجهزة الأمم المتحدة على ما هو عليه دون أن يتأثر بذلك.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تعبر الأمم المتحدة عن الحقائق السياسية الراهنة. ويجب أن نأخذ هذا بعين الاعتبار في الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. ولا شك أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل جهودها من أجل إعادة تنشيط نفسها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن تتحسن نوعية عملها على نحو مستمر. إن الهدف الرئيسي هو زيادة أثره على الصعيد القطري لصالح الفقراء. وتؤيد الدانمرك إصلاح النظام الحالي إصلاحا شاملا ومتماسكا في مجالات مثل المؤسسات، وهيكل الإدارة، والموظفين والشؤون الإدارية، وأوضاع التمويل في المستقبل.

ولا يمكن تحقيق الكثير دون توفر الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء. وإنني أتفق مع الاستنتاجات الأخيرة لقوة العمل التي شاركت فيها مؤسسة أمريكية شهيرة هي مجلس العلاقات الخارجية، وهي تنص على أن:

"الأمم المتحدة في أزمة ... وذلك أساسا بسبب أن الدول الأعضاء ... لم تدفع ما عليها، وقد حملت الأمم المتحدة مسؤوليات دون إعطائها القدرة على الاضطلاع بها، وراحت تلقي اللوم

ولا تعتزم اليابان فحسب ضمان سلمها واستقرارها الخاصين بها وحدها، ولكنها ستسعى، انسجاماً مع الفلسفة الكامنة في دستور اليابان، من أجل ضمان السلم والاستقرار العالميين وبذل جهود أكبر، تتفق مع مركزها الاقتصادي والسياسي، سعياً إلى منع الصراعات وحلها في مختلف مناطق العالم.

وغني عن القول إن اليابان، بوصفها دولة تقع في آسيا، لن تدخر جهداً من أجل كفالة السلام والاستقرار في المنطقة. وحادثه التسلسل الأخيرة لغواسة من كوريا الشمالية تجعلنا ندرك جميعاً أهمية التخفيف من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وعقد الاجتماع الرباعي الأطراف الذي اقترحه زعيما الولايات المتحدة وجمهورية كوريا في نيسان/أبريل الماضي هام جداً، وأود في هذه المناسبة أن أؤكد مجدداً تأييد البرلمان لذلك الاقتراح. وحرصاً منها على زيادة تعزيز الانجازات التي أحرزتها عملية السلام الكمبودية، وهي العملية التي برهنت على أنها مثال ناجح لجهود بناء السلام التي يبذلها المجتمع الدولي، وإذ تضطلع نحو الانتخابات التي ستجريها كمبوديا بمفردها للمرة الأولى اعتباراً من العام المقبل، ترمع اليابان مواصلة تقديم مساعدتها إلى ذلك البلد. وترحب اليابان بحقيقة أن روسيا، وهي تقع أيضاً في المنطقة الآسيوية، تواصل عملياتها الإصلاحية في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة. علاوة على ذلك، فإن اليابان، بمشاركتها النشطة في الحوار السياسي والأممي، مثلاً في سياق المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تسعى إلى زيادة تعزيز بناء الثقة في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، فإن اليابان منخرطة بنشاط في معالجة مسائل في مناطق أخرى، على سبيل المثال عن طريق التعاون مع أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز السلام العالمي. وخلال الجزء الأخير من آب/أغسطس، قمت بزيارة بلدان في أمريكا اللاتينية حيث شهدت بنفسني نجاح عملية توطيد الديمقراطية والتقدم المطرد على طريق الإصلاح الاقتصادي. وتزعم اليابان أن تعزز مساعداتها في سبيل التنمية الوطيدة لهذه المنطقة.

ولقد أسهمت اليابان في يوغوسلافيا السابقة عن طريق تقديمها الموظفين والمال على حد سواء من أجل الانتخابات المحلية والوطنية التي جرت مؤخراً في البوسنة، نظراً لأهميتها في تشكيل نظام سياسي

والرخاء الذي تتمتع به اليوم. وإذ تتزايد أهمية الأمم المتحدة في بيئة ما بعد الحرب الباردة، أؤكد هنا أن اليابان مصممة على القيام بدور أكثر نشاطاً من خلال تعزيز التعاون الذي تقدمه إلى المنظمة من أجل السلم والرخاء العالميين في المستقبل.

إن الهدف النهائي لسياستي الخارجية هو تهيئة عالم أفضل للأجيال المقبلة، عالم خال من الفقر والصراع. وإنني أعتزم تحقيق هذا الهدف من خلال التغيير والإبداع. وهذه هي مهمة وزارتي. إن الأطفال الذين يتحدثون في حرارة عن أحلام المستقبل يعتبرون كنز العالم. ألا تتمثل مسؤوليتنا الخطيرة، كزعماء للمجتمع الدولي، في أن نبني بيئة يمكن أن يزدهر فيها أطفال الجيل المقبل؟

ينبغي أن تركز الجهود الموجهة صوب خلق عالم أفضل للأجيال المقبلة على الأسس الثلاثة التالية: أولاً، ضمان الاستقرار والسلم العالميين؛ وثانياً، تشجيع التنمية لتحقيق النمو والاستقرار للبلدان النامية؛ وثالثاً، ضمان رفاه كل مواطن في جميع أنحاء المجتمع العالمي. وتعتبر هذه الأسس الثلاثة مترابطة، ولن نتمكن من تحقيق عالم خال من الفقر والصراع إذا لم يتحقق أي من هذه الأسس الثلاثة، أو إذا حققنا واحداً منها فحسب.

لقد اتبعت، منذ توليت منصبني، سياسة خارجية تقوم على الإيمان القوي بأن اليابان يجب أن تكون أمة تعمل من تلقاء ذاتها من أجل السلم والاستقرار العالميين. ووفقاً لهذا الموقف، تعتزم اليابان القيام بدور رائد في بناء كل من هذه الأعمدة الثلاثة، كما سوف أوضح فيما بعد. وهذه هي بالتحديد المجالات التي سيتوقع من أمم القرن الحادي والعشرين المتحدة أن تتناولها.

الأساس الأول هو ضمان السلم والاستقرار العالميين. ويكتسي هذا بالتأكيد أكبر قدر من الأهمية، لأنه إذا لم يتحقق، ستترك الأجيال المقبلة ضحايا للبلبله والدمار. وفي هذا العصر الذي يتسم بالترايبط الدائم المتزايد للسلم العالمي أن يتجزأ. فعدم الاستقرار في منطقة من المناطق يمكن أن يؤدي بسهولة إلى عدم الاستقرار في مناطق أخرى، وبالتالي إلى عدم الاستقرار في العالم ككل.

أجل توطيد الديمقراطية في شكل موظفين ومدخلات فكرية.

إن عمليات حفظ السلام هي مكمل فعال لعمل الأمن الجماعي، مثلما تصوره ميثاق الأمم المتحدة أصلاً، وهي تكمل الجهود التي تبذلها الأطراف أنفسها من أجل حل الصراعات. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تأييده لعمليات حفظ السلام، ولكن ينبغي له أيضاً أن يسعى إلى زيادة إصلاحها. ولقد أكدت من جديد التجارب في السنوات الأخيرة فعالية عمليات حفظ السلام التقليدية. ويرجح لدورها في منع الصراعات - كما يتمثل في نجاح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي - أن يكتسي أهمية متزايدة مع مر الوقت. وستواصل اليابان المشاركة في المناقشات الجارية الآن بين الدول الأعضاء المهمة بشأن اتخاذ تدابير لتحسين قدرات الرد السريع لعمليات حفظ السلام. وستشارك اليابان في قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك في مرتفعات الجوان، وتزعم من ثم أن تتعاون بنشاط وبقدر الإمكان في عمليات حفظ السلام.

وأعتقد أن للأمم المتحدة في تصديها للصراعات المحلية، القدرة على القيام على نحو عملي بعمل فعال للغاية من خلال الدبلوماسية الوقائية. وأود أن أقترح عقد اجتماع يضم شخصيات بارزة من أجل استكشاف السبل التي تتيح تعزيز قدرة المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية.

وبغية صون السلم والأمن الدوليين، من الضروري زيادة تعزيز جهود نزع السلاح، وتعزيز نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد اليابان تأكيداً قوياً على أهمية قيام المجتمع الدولي بتعزيز الجهود المخصصة والمستمرة من أجل نزع السلاح النووي بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى التدمير النووي، ما برحت تتقدم إلى المجتمع الدولي بهذا النداء بالذات لما له من أولوية عليا وفقاً لفلسفتها الخاصة.

وإنني ممتن إذن امتناناً عميقاً لقيام الجمعية العامة، بتأييد دول أعضاء كثيرة باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وهذا يسجل في الواقع خطوة تاريخية نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وكانت فرصة

ديمقراطي. واليابان، بوصفها عضواً في المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، ستواصل المشاركة بنشاط في الجوانب المدنية للجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ عملية السلام.

وفي مناسبتى الزيارة التي قام بها وزير الخارجية ايكيدا إلى الشرق الأوسط في آب/أغسطس، وزيارة الرئيس عرفات إلى طوكيو في منتصف أيلول/سبتمبر، دعت اليابان إلى استمرار المفاوضات بين الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط. واليابان عاقدة العزم على مواصلة إسهامها في تهيئة بيئة تفضي إلى دفع عملية السلام إلى الأمام عن طريق تقديم المساعدة إلى الأطراف المعنية بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وعن طريق المشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في العراق. وهي تأمل بشدة أن يصفي العراق إلى رأي المجتمع الدولي ويمتثل بحسن نية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كي تستقر الحالة في أسرع وقت ممكن.

وبغية حل مسألة أفغانستان، من الأهمية بمكان أن يتوقف التدخل الأجنبي وأن يكفل النجاح للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل السلام والمصالحة. ومن أجل ذلك الغرض، تقدم اليابان خبيراً بشؤون تلك المنطقة ليعمل مستشاراً سياسياً في بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان.

والصراعات الإقليمية الجارية في أفريقيا، بما في ذلك الحالات القائمة في بوروندي وليبيريا وأنغولا، هي محل قلقنا العميق. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤيد بنشاط الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل منع الصراعات وحلها، فضلاً عن تعزيز قدراتها في هذا المضمار. وبالإضافة إلى تقديم الإسهامات المالية إلى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، تقدم اليابان المساعدة إلى عمليات حفظ السلام، والمساعدة إلى اللاجئين، والمساعدة من أجل إعادة التأهيل، والمساعدة من

ذلك، من الأهمية بمكان معالجة التنمية ليس بمجرد تقديم مساعدات إنمائية رسمية فحسب، بل أيضا عن طريق الجمع العضوي بين مختلف العناصر، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والسياسة الاقتصادية، والتخلص من عبء الديون، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الهيكل الأساسي الاجتماعي. والمهم أيضا تقديم المساعدات الأنسب لظروف البلد المعين مع إيلاء اهتمام كاف للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز الديمقراطية، والأخذ باقتصادات موجهة نحو السوق. علاوة على ذلك، تعلق اليابان أهمية على تحديد أهداف إنمائية وإعادة استثمار الوفورات التي تنجم عن عمليات الإصلاح في أنشطة إنمائية فضلا عن تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

ولقد شهدنا تطور أشكال مختلفة للتعاون الإقليمي، من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة للمحروط الجنوبي، ومحفل جنوب المحيط الهادئ؛ وهذا التعاون الإقليمي عنصر مهم للتنمية. وإذ تركز اليابان على أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب، فهي تستعمل موارد الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم التعاون بين الجنوب والجنوب.

وفي سياق البلدان النامية، تعلق اليابان أهمية كبيرة على التنمية في أفريقيا، حيث الفقر والصراع شديدا جدا. وستروج اليابان بشكل نشط لمبادراتها بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية، التي عرضها وزير الخارجية أكيدا خلال المناقشة العامة في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية، الذي انعقد في جنوب أفريقيا في فصل الربيع الماضي. ومن أجل إعطاء حافز جديد للتنمية الأفريقية، تأمل اليابان في عقد اجتماع ثان للمؤتمر الدولي المتعلق بالتنمية الأفريقية في طوكيو في عام ١٩٩٨ وذلك في أعقاب الاجتماع التحضيري الذي سيعقد في طوكيو أيضا في عام ١٩٩٧.

والعماد الثالث الذي أود أن أشير إليه هو ضمان رفاه كل فرد من أفراد المجتمع العالمي. ومن المهم شمول المجتمع العالمي برمته، وإيلاء الأهمية لكل فرد من أفراد هذا المجتمع. والواقع أن شعور الأفراد براحة البال يدعم السلام والاستقرار في العالم.

التوقيع على المعاهدة هذا الصباح مدعاة ارتياح شخصي كبير لي. وبغية تحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكرا، تود اليابان أن تناشد البلدان التي أعربت عن معارضتها للمعاهدة أن تنضم إليها في أقرب تاريخ ممكن وذلك من المنظور الأوسع أي منظور تعزيز نزع السلاح النووي. واليابان، من جهتها، ستواصل تقديم إسهاماتها في ميدان التحقق من التجارب النووية، عن طريق توسيع التعاون التقني الذي تقدمه للبلدان النامية المهتمة بالأمر في مجال التكنولوجيا الخاصة برصد الاهتزازات. وكخطوة تالية نحو إزالة الأسلحة النووية، أود أن أدعو إلى البدء المبكر بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف الإنتاج أي معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

وتنظر اليابان إلى المشاكل التي تولدها الألغام البرية نظرة جادة للغاية. فاليابان تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حظر كامل وعلى نطاق عالمي للألغام البرية المضادة للأفراد. علاوة على ذلك، تقوم اليابان بغية تعزيز التأييد الدولي لتدابير التصدي للألغام البرية المضادة للأفراد، بالتحضير لاستضافة اجتماع على مستوى رسمي عال ينعقد في طوكيو في أوائل العام المقبل.

إن تعزيز التنمية تحقيقا للنمو والاستقرار في البلدان النامية هو العماد الثاني اللازم لإيجاد عالم أفضل للأجيال المقبلة. فالتنمية هي شرط مسبق للسلام؛ وفي الوقت نفسه فإن صون السلام بدوره شرط مسبق للتنمية. وستعمل اليابان، بوصفها مانحة رئيسية، على زيادة تعزيز مساعداتها الإنمائية الرسمية؛ وهي في الوقت نفسه، تدرك إدراكا قويا مسؤوليتها عن تصدر المناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالشكل الصحيح لتقديم وإتاحة هذه المساعدات.

وارتكازا على هذا الإدراك، لا تزال اليابان تدعو إلى وضع استراتيجية إنمائية جديدة. وتمثل الأفكار الرئيسية لهذه الاستراتيجية في التركيز على امتلاك البلدان النامية لعملية التنمية، وعلى إنشاء شراكة عالمية جديدة تقوم فيها البلدان المتقدمة النمو والنامية، متحررة من فكرة المواجهة بين الشمال والجنوب، بالتعاون بعضها مع بعض. علاوة على

التعليم في تلك القارة واستئصال مرض شلل الأطفال منها. كما تعزز زيادة مساعدتها من أجل حماية صحة الأطفال الصغار في البلدان النامية.

إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هما أساس السلم والرفاه في العالم. واليابان مصممة على دعم التطور الديمقراطي في البلدان النامية، وفي الوقت ذاته تأمل أن تعزز الأمم المتحدة أنشطتها في ميدان حقوق الإنسان.

وإذ نقرب من القرن الحادي والعشرين، من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بنفسها بدور يستجيب استجابة حقة لتطلعات المجتمع الدولي المتزايدة على أساس الأسس الثلاثة التي أشرت إليها. وتحقيقاً لتلك الغاية من الضروري القيام بإصلاحات لتقوية اختصاصات المنظمة. وهناك توافق في الآراء بين أعضاء الأمم المتحدة على أهمية الدور الجديد المتوخى للمنظمة وكذلك على الحاجة الماسة للقيام بإصلاح شامل للأمم المتحدة. بيد أنه بالنسبة للتدابير العملية للإصلاح، لم تتوصل الدول الأعضاء حتى الآن إلى تلاق في الآراء.

مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، شهدنا زيادة في زخم المناقشة بالإصلاح. ويجب أن يكون هدف الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة هو الحفاظ على هذا الزخم حتى يمكن التوصل إلى اتفاق عام على العناصر الرئيسية للإصلاح قبل نهاية هذه الدورة. وبعد ذلك ينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يبذلوا كل جهد مستطاع من أجل التوصل إلى اتفاق على تدابير عملية لتحقيق إصلاح الأمم المتحدة في المستقبل القريب. فإذا اقتصر الأمر على انخراط الأمم المتحدة في مناقشات معادة مكررة فحسب وتبين أنها غير قادرة على إصلاح نفسها لكي تتواءم مع تطور الزمن لأدى هذا على الأرجح إلى تقويض مصداقيتها بشكل كبير. لذلك يتعين على العضوية بأسرها أن تثابر في جهودها من أجل تحقيق الإصلاح.

إن إصلاح مجلس الأمن والإصلاحات في الميدانين الإداري والمالي والإصلاحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تشكل أهم ثلاث سمات لإصلاح الأمم المتحدة. وقبل كل شيء أود أن أشير إلى أهمية تنفيذ هذه الإصلاحات في مجموعها بشكل متوازن. وعلى

وتعزز اليابان أن تعالج بشكل أكثر نشاطاً مختلف المشاكل الاجتماعية مثل البيئة والسكان ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، واللاجئين، ومركز المرأة، وكذلك المشاكل المتعلقة بالأغذية والطاقة، التي ستصبح أكثر حدة في السنوات المقبلة. وانطلاقاً من اهتمامها بالمسائل البيئية، ستستضيف اليابان المؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في كيوتو في كانون الأول/ديسمبر المقبل من هذا العام. وستبذل اليابان قصارى جهدها من أجل أن يعتمد ذلك المؤتمر وثيقة عملية فعالة ترسم إطاراً دولياً لمنح الاحترار العالمي بعد سنة ٢٠٠٠. وأدعو كل دولة عضو وكل منظمة دولية معنية إلى التعاون من أجل إنجاح ذلك المؤتمر.

وإدراكاً لأهمية رعاية كل إنسان، ركزت اهتمامي طوال أكثر من ٣٠ سنة من نشاطي السياسي على حماية الفئات الأضعف واستئصال الفقر. ومبادرة "عالم بار" التي اقترحتها في مناسبة مؤتمر قمة مجموعة السبع في ليونز هي امتداد لهذا المسعى. وبمقتضى هذه المبادرة تعزز اليابان، قبل كل شيء، أن تشاطر البلدان النامية خبراتها في ميدان الأمن الاجتماعي، بما في ذلك الرعاية الصحية والوقاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية حتى يمكنها أن تطور خدمات أكثر فعالية في هذه المجالات، وثانياً تعزز تبادل الخبرات والمعرفة مع غيرها من البلدان المتقدمة النمو فيما يتصل بالمسائل التي تواجهها بشكل مشترك.

وكما قلت في بداية كلامي، أود أن أحث قادة العالم على مضافة وتعزيز جهودهم بصفة خاصة من أجل رفاه الأطفال. ومنذ إنشاء لجنة اليابان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام ١٩٥٥، ما فتئت أمدد جهوداً متفانية في سبيل الترويج لأنشطتها، وقد كان لهذا تأثير عميق في نفسي، وما فتئت أنا أيضاً منخرطاً بشكل نشط في هذه الأنشطة. وما فتئت اليابان تقدم سنوياً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة زهاء ٣٠ مليوناً من الدولارات وهي تعزز أن تعزز تعاونها في المستقبل. وفي إطار مبادراتها لمساعدة أفريقيا التي أشرت إليها آنفاً، أعلنت اليابان أنها ستقدم المساعدة من أجل توسيع

يزيد حتى عن ذلك. ولن تتخلى اليابان عن المسؤولية الضخمة التي تتحملها في دعم الأمم المتحدة مالياً. ولكن فيما يتصل بقسمة نفقات الأمم المتحدة أود أن أقول مجدداً إن اليابان تعلق أهمية ليس على مفهوم القدرة على الدفع فحسب بل أيضاً على النهوض بمسؤولية الدفع. وترحب اليابان أيضاً بمساعي الأمانة العامة من أجل التبسيط والترشيد الإداريين.

لقد واصلت اليابان طوال العقود الأربعة التي مرت منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة الذود بإخلاص عن المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقها. وما برحت تعلق أهمية على الأمم المتحدة، وتضجر بأنها من بين البلدان التي قدمت أكبر إسهام في أنشطتها عموماً. فنزع السلاح، والمبادرات في مجال عدم الانتشار النووي، والدعوة إلى استراتيجية جديدة بصدد القضايا الإنمائية، والتصدي الفعال للقضايا العالمية، علاوة على الإسهامات المالية الكبيرة في الأمم المتحدة - هذه هي القضايا التي ما برحت تعلق عليها اليابان أهمية قصوى في السنوات الأخيرة.

وأود أن أختتم بياني في هذه المناقشة العامة بالتأكيد على استعداد اليابان للمشاركة في مجلس الأمن الذي هو في مركز القلب في نشاط الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العمل بمزيد من النشاط وبصورة بناءة أكبر في المجالات التي ذكرتها آنفاً من أجل الوفاء بمسؤولياتها تجاه السلم والرخاء العالميين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ريتاريو هاشيموتو، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كندا، سعادة الأونورابل لويد أكسويرثي.

السيد أكسويرثي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تقديم التهاني الحارة لسعادة السيد غزالي اسماعيل على توليه

سبيل المثال، فحتى مع وجود أزمة مالية، فإننا لو قمنا بتنفيذ الإصلاحات في ذلك المجال وحده بمعزل عن غيره من الإصلاحات في المجالين الآخرين، لما اتسق ذلك مع المفهوم الأساسي الأصلي لإصلاح الأمم المتحدة، وهو السعي إلى تقوية وظائف المنظمة في مجموعها.

واسمحوا لي أن أعرض آراء اليابان فيما يتصل بالإصلاحات في هذه المجالات الثلاثة. وبداية أود أن أناقش إصلاح مجلس الأمن. إن أهمية مجلس الأمن واضحة نظراً لأنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، ألا وهو تحقيق وصيانة السلم والاستقرار العالميين. واليابان، كما سبق وأشارت في مناسبات سابقة، على استعداد، بتأييد من دول أخرى عديدة، إلى تحمل أعباء مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن، وفقاً لفلسفتها الأساسية المتمثلة في عدم اللجوء إلى استخدام القوة الذي يحظره دستورها.

وريشما يتم إصلاح مجلس الأمن، فإن اليابان مصممة على الإسهام في عمل مجلس الأمن لصالح السلم والأمن الدوليين، وقد رشحت نفسها للعضوية غير الدائمة للمجلس في هذه الدورة للجمعية العامة. واستجابة للتأييد القوي والثقة اللذين تم الإعراب عنهما فيما يتصل بترشيحها، ستواصل اليابان بذل كل جهد مستطاع حتى يمكنها أن تضطلع بدور نشط في مجلس الأمن.

وكما سبق أن قلت، تعلق اليابان أهمية كبيرة على التنمية. إذ أن فئة البلدان النامية فئة ينتمي إليها أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تستهدف تحقيق عالم خال من الفقر والصراعات، أصبح من الضروري تماماً زيادة تعزيز المناقشات داخل المنظمة حول موضوع التنمية. وفي هذا الخصوص ينبغي تعزيز وظائف ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكفالة تحقيق التكامل فيما بين مختلف قضايا التنمية التي تعالجها الأمم المتحدة.

إن اليابان هي ثاني أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة؛ وقد ارتفع نصيبها في الميزانية العادية عن العام القدام إلى نسبة ١٥,٦٥ في المائة ويرجح أن

جذور الصراع وتحاول حسمها من خلال العمل المشترك.

إن الحاجة إلى تجديد الالتزام بالأمم المتحدة واضحة، إلى جانب الحاجة إلى تجديد المنظمة ومختلف هيئاتها ووكالاتها وإعادة تشكيلها وتوجيهها. ولا شك في أننا سنصادف لدى تنفيذ برنامج تجديد الأمم المتحدة صعوبات واختلافات في الرأي. ولكن لن ندع ذلك يثبط من عزائمنا. إننا بحاجة إلى الإقدام على الابتكار على جبهتين، جبهة التصدي لجدول أعمال عالمي جديد ومعقد، وجبهة إعادة هيكلة الأمم المتحدة لتمكينها من الاستجابة بفعالية لذلك الجدول العالمي.

لقد كانت الولاية الأساسية للأمم المتحدة عند تأسيسها هي منع نشوب المنازعات الدولية. وإذ تتغير وظيفة حفظ السلام بمرور الوقت، يرى المرء التطور في جدول أعمال الأمن ذاته، من مجرد إقامة عازل بين الدول إلى مسؤولية دولية عن حفظ النظام والانهيار في إعادة التعمير. لقد تشعبت الأنشطة في الأوقات الأخيرة على نحو مثير للإعجاب، من هايتي إلى كمبوديا، ومن مرتفعات الجولان إلى السلفادور، ومن البوسنة إلى اتفاقات السلام التي يجري التوقيع عليها الآن في غواتيمالا.

إن هذا التشعب يشهد على أن الرد الدولي على التهديدات الموجهة للأمن أصبح يتجاوز بكثير حدود تعريفه الأولي الذي كان مقتصرًا على معالجة العدوان عبر الحدود. بل أصبحنا نجد في إطار التواصل بين زيادة التركيز على صراعات تجري داخل الحدود ولكن تترتب عليها آثار ذات أصداء على النظام الدولي بأكمله. إن هذه الأنماط من الصراعات لا تزال تمثل، من زاوية حفظ السلام، أرضًا مجهولة، وهناك بالطبع اختلافات في الآراء حول أفضل سبل الاستجابة لها.

والواضح أن هناك حاجة إلى جعبة جديدة من الأدوات لتستخدمها الأمم المتحدة في الاستجابة لمجموعة متنوعة من الحالات. وفي هذا السياق، يسرني أن أشير إلى أن معظم التوصيات الواردة في دراسة الرد السريع والمقدمة من كندا في العام الماضي أصبحت الآن قيد التنفيذ. وستواصل كندا دعمها لجهود الأمم المتحدة لإنشاء مقر قيادة يعزز قدرتها على الاستجابة بسرعة وبمرونة. ولكن هذه ليست إلا أداة واحدة. ولا تزال هناك

رئاسة الجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير كندا للطريقة الممتازة التي أدار بها السيد فريتاس دو أمارال مداولات الدورة الخمسين للجمعية العامة.

قبل أربعين عامًا، وفي خضم الحرب الباردة، أذنت الجمعية العامة بإنشاء قوة لحفظ السلام في السويس. ومن هنا بزغت أداة هامة للمجتمع الدولي، أداة ما فتئت تخدم منذ ذلك الحين قضية السلم بأشكال مختلفة في أرجاء العالم.

(تكلم بالفرنسية)

ويفخر الكنديون بشكل خاص بعمليات حفظ السلام لأن هذا المفهوم تطور جزئيًا على يد ليستر ب. بيرسون، الذي كان وزير خارجية كندا في ذلك الحين، والذي حاز على جائزة نوبل للسلام لما بذله من جهود.

ولدى التمعن في الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، نجد أن هناك استنتاجات أكيدة يتعين استخلاصها. فقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في جميع أنحاء العالم من خلال دور حفظ السلام. إن الابتكار ضروري ويمكن في إطار الأمم المتحدة، ونجد في عصرنا، على ما فيه من اختلاف، أن النزعة الدولية وروح الالتزام بالتعاون قد عادتا تناديانا من جديد.

(تكلم بالانكليزية)

ففي هذه البيئة العالمية الجديدة والمتغيرة فإن النزعة الدولية تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة لجميع الدول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ضعيفة أو قوية. فتغير العصر يحدد لنا جدول أعمال جديدًا واسعًا يشمل التركيز على الاحتياجات الأمنية للأفراد - وبعبارة أخرى على الأمن البشري المستدام. ومن دواعي الأسف أن العصر الجديد لم يتجل بعد بصورة كافية بإعادة تكريس الأنفس للأمم المتحدة بوصفها تعبيرًا عن النزعة الدولية. فلا يزال هناك في كثير من الأحيان ميل للعمل وفقًا لتكوين القوة القديم بدلًا من السعي إلى النهج الجماعية التي تعالج

والمكلفة، فإن هناك مدعاة لأمل حقيقي في أن نرسي لأنفسنا هدف إنهاء استخدام أبسط الأسلحة المستخدمة حاليا وأرخصها وأكثرها تدميرا يوميا، وهي الألغام المضادة للأفراد.

لقد شهدنا جميعا ما تسببه هذه الألغام من المعاناة والموت والتشويه الرهيب. وكندا منخرطة، بالاشتراك مع بلدان ومنظمات أخرى، في عمليات التطهير من الألغام. ولكن الحقيقة البسيطة هي أن الألغام المضادة للأفراد تبث بوتيرة أسرع بكثير مما يمكننا إزالتها من الأرض. وهذه ليست مجرد مسألة من مسائل نزع السلاح. فهي تمس صميم التنمية، والآلاف المؤلفة من الضحايا الذين تصيبهم هذه الألغام كل عام يمثلون تحديا صارخا للجهود الإنسانية وجهود حفظ السلام.

وستستضيف كندا هذا الخريف دورة استراتيجية دولية، تضم الحكومات والوكالات الدولية والمجموعات غير الحكومية، لإعطاء زخم واتجاه للجهود الدولية المبدولة لفرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد. وآمل أن يساعد ذلك على حفز الجهود لبلوغ توافق في الآراء بشأن قرار قوي وتطلي تتخذه هذه الدورة الحادية والخمسين. وبذلك يمكن إعطاء زخم جديد للمفاوضات المتعددة الأطراف لفرض حظر عالمي كامل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيرنكوست (جزر البهاما)

معلم ثالث في هذا الميدان هو اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي أول معاهدة دولية تهدف إلى إدخال حظر كامل شامل لمجموعة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ومن المهم جدا وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن.

(تكلم بالفرنسية)

أثناء الحرب الباردة، أعدنا النظر في أبعاد الأمن الدولي وأعدنا تعريفه ليشمل مفهوم الأمن البشري المستدام. إن لسلطة القانون وصلاح الحكم أهمية في الحفاظ على السلام العالمي تساوي أهمية تدابير نزع السلاح. وأصبحنا ندرك أيضا أن الدولة بمفردها لا تستطيع أن تضمن الأمن الحقيقي، ولكن يجب إشراك المجتمع المدني أيضا.

حاجة إلى أدوات أخرى كثيرة، وخاصة في ميدان منع نشوب المنازعات وفي مهمة بناء السلام التي هي مهمة شاقة معقدة.

إن الضل في منع نشوب النزاع في رواندا، كما هو مبين في التقرير التقييمي لرواندا، أوضح بجلاء الحاجة إلى توسيع مفهوم بناء السلام ليشمل الوقاية علاوة على صنع السلام وإعادة البناء. إن العمل الوقائي سيتطلب التزاما أكبر من جانب أعضاء الأمم المتحدة بالتدخل المبكر.

ونحن في كندا نركز نظرنا الحالي على هذه المسائل. وقد بدأنا بإعادة ترتيب جعبة أدواتنا الدولية لتحسين قدرتنا على المبادرة ودعم عمليات بناء السلم في ميادين مثل الوساطة والحوار ورصد حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي، وتدريب الشرطة، وتسريح القوات العسكرية. ونحن نتطلع إلى التعاون مع البلدان الأخرى التي تبحث أيضا عن نهج مبتكرة مماثلة.

إلا أن البحث عن أدوات جديدة وسبل استخدامها بصورة جماعية لا يمكن أن يكون بديلا عن تعزيز الآليات القائمة لبناء السلام. ونحن على وشك أن نتخذ خطوة تاريخية في خطة نزع السلاح النووي. فقد فتح اليوم باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد جاءت هذه المعاهدة نتيجة لعقود من الأمل والجهود من جانب شعوب العالم. وقد وقعت صباح اليوم على هذه المعاهدة بالنيابة عن كندا. وإننا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذونا.

إننا نأمل ألا يعرف أطفال الغد معنى التجارب النووية. وإذا استطعنا النجاح في هذا السبيل، إذا استطعنا أن نسعى بنشاط إلى بلوغ هدف التخفيض المنتظم والتدريجي للأسلحة النووية، بهدف القضاء عليها تماما في نهاية المطاف، أمكن أن نضمن لهؤلاء الأطفال ألا يعرفوا سوى أقل القليل عن هذه البلية المروعة التي تعرضت لها الإنسانية.

ونحن نعتقد أنه إذا كان بوسع العالم أن يركز طاقاته على إنهاء تجارب الأسلحة النووية المعقدة

(تكلّم بالانكليزية)

تجمع سويا دول القطب الشمالي ومجموعات السكان الأصليين للتعاون في ميدان التنمية المستدامة وحماية البيئة في جزء فريد وثنمين من الكرة الأرضية. ويمثل المجلس نموذجا جديدا للمنظمات الدولية، يتم فيه الجمع بين الناس والدول لمشاركة الطاقات والموارد من أجل المصلحة العامة.

إن مؤتمر الأغذية العالمي القادم الذي ستنظمه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) يوفر فرصة أخرى للجمع بين الجهود الحكومية والجهود غير الحكومية. وكندا، بوصفها منتجا زراعيًا رئيسيًا، تتطلع إلى العمل مع الدول الأخرى ومع ممثلي المنظمات غير الحكومية لإيجاد حلول لمشاكل الأمن الغذائي من خلال نهج لنقل التكنولوجيا والتمويل وإصلاح الأراضي.

وحيث أن تدفق التجارة والاستثمار الخاصين إلى البلدان النامية يفوق بشكل متزايد أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن القضايا من قبيل معدلات التبادل التجاري والدين تكتسي المزيد فالمزيد من الأهمية. وفي نفس الوقت، تظهر أيضا قضايا جديدة ومعقدة ليس بوسع الهياكل الدولية الحالية أن تعالجها.

ومن القضايا الرئيسية الآخذة في الظهور العلاقة بين التجارة وشروط العمل. ويسعدنا أن نرى منظمة العمل الدولية تركز على وضع معايير عمل رئيسية، بما في ذلك السعي إلى عقد اتفاقية دولية للقضاء على سخرة الأطفال. ولا يوجد مثال أوضح من ذلك لقضية يلزم فيها التعاون والحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وعلى الأخص بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية والمجموعات غير الحكومية لكي يتحقق التآزر بدلا من التداخل.

والأمن البشري المستدام يعني العناية بالاحتياجات الأساسية لا من النواحي الاقتصادية فقط بل من النواحي السياسية أيضا. وقد قدمت لنا النزاعات الأخيرة أمثلة سلبية تؤكد أن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية أمر أساسي لمنع نشوب النزاع.

في العام الماضي، كلفت كندا بإجراء بحث لمكونات حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ويسرني أن أعلن اليوم أننا سنبدأ على الفور تجميع

ينبثق هذا الإدراك جزئيا من شعور متزايد بانعدام الأمن نتيجة للأخطار القاتلة التي بدأت تظهر مؤخرا والتي وصفها أحد الكتاب بـ "الجانب السيء للعولمة". وتشمل هذه الأخطار تدهور البيئة والجريمة والإرهاب وانعدام الإنصاف فيما بين شعوب الأرض.

وقد عملت سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة على تعريف مفهوم الأمن البشري المستدام وأعدت إلى الأذهان التحديات المتنامية لأمن الفرد. إن خريطة الطريق واضحة؛ ولنا حاجة إلى مزيد من دراستها. فقد آن الأوان للمضي قدما على نحو متضافر شامل.

توجد بالفعل أمثلة واضحة لما أنجزته منظومة الأمم المتحدة، مثل برامج تحسين صحة الطفل واستراتيجيات مكافحة أخطار تتهدد البيئة مثل استنزاف طبقة الأوزون.

ولكن على الرغم من أهمية حالات التقدم هذه، لا يزال يوجد عدد كبير من الالتزامات التي لا تزال حبرا على ورق بدلا من تحقيق تقدم حقيقي على أرض الواقع. إننا نغرق حاليا في سيل لا ينتهي من جداول الأعمال والمخططات الأولية والخطط، مجازفين بذلك باستنزاف قدرة الدول المانحة على التلبية وابتغاء القدرة على ترك أثر حقيقي في حياة أشد الناس حاجة. وتنشأ هيئات كثيرة جدا لتنفيذ هذه الخطط، مما يؤدي إلى الخلط بين الولايات والتداخل في عمليات التنفيذ. وعلينا أن ندرك أن الحكومات ليست وحدها في ميدان أمن البشرية المستدام. فالمجموعات والشبكات التي ظهرت في شتى أنحاء العالم لتمثيل المرأة والشعوب الأصلية والأطفال، إلى جانب المصالح التجارية والمالية، هي الأخرى لاعبة رئيسية الآن، ونحن بحاجة إلى نظام لإدارة الدفة يسلم بهذا ويدخلها في شراكة مع الحكومات نفسها.

ومن الأمثلة على نظام جديد مجلس القطب الشمالي الذي استهل عمله في أوتوا في الأسبوع الماضي. وهذه الهيئة الإقليمية المتعددة الأطراف،

تجارية. ويجب أن نتحرك بتصميم لإتمام المفاوضات بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

وسنعمل من خلال صناديقنا الإنمائية مع جميع البلدان المهمة بأهداف مماثلة.

إن مفهوم الديمقراطية المستدامة يتطلب ما هو أكثر من مجرد الالتزام باحترام حقوق الإنسان، فهو يتطلب أيضا التزاما بالتنمية الديمقراطية. وفي العقد الأخير، رأينا الأمم المتحدة تشارك في تعزيز الديمقراطية من كمبوديا إلى جنوب افريقيا إلى هايتي. وتقوم منظمات متعددة الأطراف أخرى بدور هام أيضا، كاللجنة التي قامت به مؤخرا في البوسنة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد بينت النزاعات الأخيرة أهمية الهياكل الديمقراطية المستقرة في تعزيز الأمن البشري المستدام. كما أبرزت أيضا الحاجة إلى التمييز بين التطلعات المشروعة والنزاعات الخطرة نحو التجزئة. ومحاولات بناء المشاركة السياسية على أساس دول صغيرة نقية ثقافيا أو إثنيا يجب أن يقاومها المجتمع الدولي.

(تكلم بالفرنسية)

كانت هايتي تجربة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. فتشجيع إقرار الديمقراطية هو جزء لا يتجزأ من الأمن. ويلزم بذل جهد دولي متضافر لدعم الديمقراطية، لا من أجل زعيم واحد أو عملية انتخابية واحدة، ولكن كجزء من عملية مستمرة لوضع أسس المؤسسات الديمقراطية. يتعين علينا أن نسلم بهذا وأن نقدم الالتزامات اللازمة لضمان تمكين الأمم المتحدة من العمل بفعالية من أجل السلم والاستقرار في هايتي.

(تكلم بالانكليزية)

إن نيجيريا وبوروندي وبورما من بين أحدث التحديات لقدرتنا الجماعية على دعم التطلعات الديمقراطية. وكندا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا باستعادة الديمقراطية في هذه البلدان، وبالعمل في هذه البلدان ومع شركائنا، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف وفي إطار الكمنولث والبلدان الناطقة بالفرنسية من أجل تحقيق هذه الغاية.

قوائم بأسماء كنديين مؤهلين بوصفهم خبراء في ميدان حقوق الإنسان مهيين للوزع السريع لكي يشكّلوا جزءا من عمليات أوسع لبناء السلام. وتطلع إلى تنسيق جهودنا مع جهود النرويج وآخرين لضمان توفير الدعم المتناسك المركز لجهود الأمم المتحدة هذه.

في عام ١٩٩٨ سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وستكون هذه مناسبة لا لإعادة التأكيد على التزامنا بمبادئه فحسب، بل أيضا لننظر في مزيد من الخطوات العملية لتنفيذ هذه المبادئ. وتتمثل إحدى الخطوات التي سنتخذها، كجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين في الترويج، للاستعدادات التي سيقودها المفوض السامي لحقوق الإنسان، واتخاذ الحوار الدولي وسيلة لمكافحة الحز على الكراهية، الذي كثيرا ما يكون الشرارة التي تؤدي إلى مأس إنسانية، من قبيل إبادة الأجناس و "التطهير العرقي".

إن إنشاء محكمتين دوليتين في لاهاي معنيتين بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا يمثل عنصرا هاما للتقدم الضروري في ميدان حقوق الإنسان. ويدل إنشاء هاتين المحكمتين على تصميمنا على محاسبة جميع الأشخاص المدانين بارتكاب فظائع، سواء كانوا مسؤولين في دولة أو في أجهزة خارج نطاق دولة أو في شبه دولة. وقبل كل شيء، فإنهما تدلان على تصميمنا على كسر حلقة الكراهية. ولهذا الأسباب، تحث كندا بقوة على إنشاء محكمة جنائية دولية بسرعة كأداة جديدة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة.

هناك جانب من جوانب حقوق الإنسان قررت حكومتني، وقررت أنا شخصيا، إعطائه أعلى الأولويات: ألا وهو حقوق الطفل. دعوني أعتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة السويد، وأهني منظمي المؤتمر العالمي المعني باستغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، الذي عقد في الشهر الماضي. ويحدو كندا أمل صادق في أن يؤدي هذا المؤتمر إلى تنفيذ أكثر التدابير العملية فعالية، وإلى اعتماد وتصديق صكوك دولية ملزمة قانونا لمكافحة استرقاق الطفل واستغلال الطفل جنسيا لأغراض

المناسب ودون شروط، بل علي أن أسأل عن سبب عدم ارتقاء أكثر من نصف الدول الأعضاء إلى هذا المستوى، بل أن بعضها لم يسدد اشتراكه على الإطلاق. والضغط على ميزانيات الحكومات لا يمكن أن تكون سببا في ذلك. وقد أجرت كندا في السنوات الأخيرة تخفيضات في النفقات تعتبر من أكبر التخفيضات التي أجراها أي بلد متقدم النمو. إلا أننا حافظنا على التزامنا بتسديد اشتراكنا بالكامل وفي الوقت المحدد، لأننا نؤمن بأن الأمم المتحدة تستجيب إلى الأولويات الدولية الرئيسية.

وربما يتمتع بعض الأعضاء عن التسديد كشكل من أشكال الابتزاز، على أمل الضغط على الأمم المتحدة بهدف إجراء إصلاحات من خلال التجويع النقدي. وهذا تفكير خاطئ ينطوي على قصر نظر. فأية منظمة تمر بأزمة لن تملك الطاقة اللازمة للاضطلاع بإصلاح حقيقي. والمطلوب هنا هو الإرادة السياسية لتسديد الاشتراكات والمضي قدما في تنفيذ المهمة الصعبة، وهي استعراض الأنظمة المقررة لكي تبين بصورة أوضح القدرة على التسديد. وتأمل كندا أن ينضم إلينا آخرون في التدليل على هذه الإرادة أثناء الدورة الحالية للجمعية.

وهناك أولوية أخرى هي تعزيز فعالية مجلس الأمن عن طريق إعطائه قدرة أكبر على المساءلة وتمثيلا أوسع وشفافية أكثر ومسؤولية أضخم. وتعلق كندا أهمية خاصة على الحاجة إلى كفالة الاشتراك المجدي في عملية صنع القرار من جانب الأعضاء الذين يشترك رعاياهم من العسكريين والمدنيين في ميادين القتال في الصراعات التي يناقشها المجلس.

ويلزم للمجلس أن يتصدى لمسألتين: دوره وتكوينه. فبالنسبة لدوره، إذا أراد المجلس أن يتعامل مع الطبيعة الأكثر تعقيدا للسلم والأمن الدوليين، فينبغي له أن يكون على استعداد لكي يتقلد دورا أكبر في منع الصراع. وهذا يتطلب التعاون بين مجلس الأمن والأمين العام والأطراف الأخرى الحكومية وغير الحكومية بهدف تحديد حالات الطوارئ المتأزمة ومعالجتها.

أما بالنسبة لتكوين المجلس، فيمكن للمجلس أن يعالج الانتقادات الموجهة إليه بأنه هيئة مغلقة لا تنعكس في عضويتها بصورة تامة التغيرات التي حدثت في العالم

يشير التقدم الواسع السريع في تكنولوجيا المعلومات أخطارا كبيرة، ولكنه يوفر أيضا فرصا كبيرة للمجتمع البشري. فالمجموعات المتطرفة تستطيع نشر رسالتها بصورة أيسر، وهي رسالة كراهية وعدم تسامح، وكيفينا أن ننظر إلى البوسنة ورواندا لنرى الآثار المأساوية التي يمكن أن يخلفها هذا. بيد أن هذه التكنولوجيا، في نفس الوقت، وضعت في أيدي الملايين من فرادى المواطنين والمجموعات أدوات قوية لتقوية المجتمع المدني.

ويشير تطوير تكنولوجيا المعلومات أسئلة عديدة أخرى، بما فيها قضايا إمكانيات الوصول إليها ومكافحة إساءة الاستعمال من قبيل نقل مطبوعات الأطفال الخليفة أو تسخير هذه التكنولوجيا في خدمة الإرهاب. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة هذه المواضيع. ونحن في كندا نعتقد أن لدينا معرفة وخبرات جيدة في هذا الميدان من حيث التكنولوجيا والقوانين وسنسهم إسهاما رئيسيا في البحث عن حلول.

لقد أوجزت بعض القضايا الرئيسية التي تتطلب ابتكارا مفاهيميا من جانب الأمم المتحدة. ويقابل الابتكار المفاهيمي ابتكار في تجديد هياكل الأمم المتحدة الموجودة واستحداث هياكل جديدة. ولا ينبغي لنا التردد في التخلص من البرامج أو الهيئات التي لم تعد تخدم أي غرض مفيد. وإعادة تحديد وجهة الهيئات والبرامج التي تتطلب مهمتها ذلك، واللجوء إلى الإدماج والتخلص من التكرار. كما لا ينبغي لنا أن نتردد في إيجاد آليات جديدة، في إطار الموارد الموجودة، للتعامل مع تحدي العصر. فالإصلاح أكثر من مجرد تخفيض للتكاليف، وإن كان هذا جانب لا يصح تجاهله.

أولويتنا الأولى هي الأزمة المالية المستمرة التي تواجهها الأمم المتحدة. ونحن نلمس في إنشاء مجلس الكفاءة ونتائج الأولوية بعض التقدم المشجع.

ولعل الأمر الأكثر أهمية وجود وعي متزايد بالحاجة إلى إعادة الهيكلة المالية والإدارية، غير أن هناك الكثير الذي ما زال يتعين القيام به. ولا يمكنني أن أكتفي هنا بدعوة جميع الأعضاء مرة أخرى لتسديد اشتراكاتهم بالكامل وفي الوقت

إننا، في عام ١٩٩٦، يجب أن نشبت أننا قادرون على استعادة الروح التي سادت عام ١٩٥٦ عندما أنتجت الأمم المتحدة، في أحلك فترات الحرب الباردة، عمليات حفظ السلام وغيرت العلاقات الدولية إلى الأبد. إننا بحاجة إلى أن نجد بداخلنا القدرة والإرادة لكي نبتكر والمثابرة على تطبيق ابتكاراتنا. وتنفيذ كل ذلك يخدم مصلحة كل منا، ويخدم بنفس القدر مصلحتنا جميعا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عمرو موسى، وزير خارجية مصر.

السيد موسى (مصر) تنعقد هذه الدوة في ظروف دولية تتصف بالحساسية والدقة، وتتسم بحالة عامة من القلق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يتضح بصفة خاصة على اتساع العالم النامي المكس بالساكن، المثقل بمشاكل التخلف وتحديات التنمية، حتى أن الآمال التي بعثت بانتهاء الحرب الباردة في عصر جديد يسوده التعاون والوفاق ما لبثت أن تلاشت وسط خضم هذه المشاكل وهذا القلق. إننا نواجه الآن بظواهر متناقضة تتزامن فيها عوامل التكامل والاندماج مع نوازع الفرقة والتفكك، وتتوازى ثورة التكنولوجيا والاتصالات مع ثورة الصراعات القومية والعداوات العرقية، وتتداخل تطلعات الريادة مع ممارسات الهيمنة، الأمر الذي جسد خلطا خطيرا في المفاهيم لم يستطع النظام العالمي في صورته الحالية أن يعالجه بطريقة فعالة أو رادعة. بل ربما أسهم هذا النظام بما اعتراه من حالة واضحة من ازدواج المعايير في تكثيف سلبيات العصر على حساب مكتسباته وإيجابياته.

نعم إن منطق التطور وناموس التحول يشيران إلى أن مراحل التغيير تحمل في طياتها مكامن خطر وعوامل تناحر ما لم تتوفر ظروف موائمة موضوعية، ورؤية واضحة مستقبلية، وفق منظومة قيم متطورة تتصافر لبورتها جهود مشتركة، وهو بالضبط ما لم يحدث. فما زال الانقسام بين الشمال والجنوب متصاعدا، وما زال عدم الفهم سائدا بين ثقافات العالم وحضاراته، الأمر الذي أحدث اضطرابا في الفكر العالمي، وخلق شكوكا متبادلة تنذر بخطر داهم يهدد مسيرة التطوير السياسي وإرهاصات التقدم الاقتصادي ونسيج التطور الاجتماعي.

منذ عام ١٩٤٥، وذلك بزيادة عدد مقاعده. ويجب أن يأخذ توزيع تلك المقاعد في الحسبان أولا، إسهام الأعضاء في المقاصد الأوسع نطاقا لميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الحاجة إلى التمثيل الجغرافي العادل. والعضوية لها امتيازاتها، ولكن الأهم هو أنها يجب أن تحمل في طياتها مسؤولية خاصة والتزاما خاصا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالأمن الإنساني المستدام.

(تكلم بالفرنسية)

ومن المهم بنفس القدر إعادة تنشيط الجمعية العامة. والجمعية العامة للأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي تجمع معا كل دول العالم على اختلافها. وهي تمثل جوهر الديمقراطية وتحدياتها على نطاق عالمي. ويجب على الجمعية العامة أن تتوصل إلى توافق الآراء واتخاذ القرارات لخطة الأمن الإنساني الجديدة. وينبغي لها أن تعزز الأمن الإنساني المستدام، وهو مفهوم يجمع بين الحاجة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية، وتعزيز النمو، وكفالة السلم والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد وضحت اليوم الخطوط العريضة لبعض الخطوات التي اضطلعت بها كندا لدفع التفكير قدما، وتعزيز الممارسات الفعلية، وتطوير ممارسات جديدة. وأعلم أن الدول الأعضاء الأخرى تعمل صوب تحقيق هذا الهدف نفسه. وأمامنا الآن خيارات كثيرة للنظر فيها ومناقشتها.

ولكن الخطط والاقتراحات والدراسات لا تكفي. وكما قال الشاعر بيتس "المسؤولية تبدأ في الأحلام". فمن السهل أن نحلم، ولكن العمل أصعب. ولدينا رؤية متجددة لتعددية الأطراف، وولاية متجددة، ليست فقط لمنع الصراعات، بل لتعزيز السلام أيضا. وقد بدأنا العمل لتحويل هذه الرؤية إلى واقع. ونسلم كلنا، ونحن نبدأ في الاضطلاع بهذه المهمة، بمدى ضخامتها، إلا أنه يتعين علينا أن نتأبر، فالمهمة حيوية بقدر ما هي صعبة.

البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والمستوطنات البشرية. ويمثل ذلك ركيزة أساسية لتوافق دولي حول علاج مشاكل كانت في الماضي مهمشة، فأصبحت في الحاضر حيوية. إننا ندعو الأمين العام إلى الاستمرار في هذا النهج الذي أعطى الأمم المتحدة طابعاً مختلفاً وإيجابياً في عصر كثرت سلبياته.

إن تعزيز دور الأمم المتحدة وإصلاحها وزيادة كفاءتها هو هدفنا المشترك. وبشكل الإعلان التاريخي الصادر في العام الماضي عن رؤساء الدول والحكومات بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، حجر الزاوية فيما يتعلق بمستقبل عمل المنظمة، حيث تضمن إطاراً فكرياً واضحاً للعمل على أساس الأولويات المتفق عليها وهي: السلام الذي يركز على مبادئ وأحكام الميثاق ويعضده نظام فعال للأمن الجماعي؛ والتنمية بمفهومها الشامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والمساواة في السيادة بين الدول واحترام حقوق الشعوب، والعدالة عند تناول القضايا المختلفة.

ومصر ترى ضرورة ترجمة هذا الإطار الفكري إلى برامج عمل واضحة تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع دون تمييز.

حين اجتمعنا هنا في العام الماضي، في الدورة الخمسين كانت تساورنا مشاعر الإحباط مما جرى بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث وقعت مذابح بشعة خلقت واقعا إنسانياً أليماً. كما كنا منزعجين مما حدث في البوسنة، إذ سقطت في هذا الوقت مناطق آمنة وأزهقت أرواح بريئة من منطلق عنصري بشع. ولكننا كنا في ذات الوقت متفائلين بتطورات الشرق الأوسط، إذ تم آنذاك توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحاق رابين، والذي وصف آنذاك بأنه إنجاز هام على طريق حل المشكلة الفلسطينية. فهل تغيرت الأوضاع أو تطورت إلى الأفضل أو الأحسن؟ دعونا نرى ما تم خلال العام المنصرم في كل من هذه المناطق.

لقد مرت منطقة الشرق الأوسط في الشهور الأخيرة، ولا تزال، بأزمة تكاد تقصم ظهر علمية السلام، نجمت عن تردد الحكومة الإسرائيلية في العمل طبقاً

بل ويشير التساؤل عما إذا كانت مكتسبات العلم والتكنولوجيا قد أدت بالفعل إلى تمتع العالم بالأمن والاستقرار أم فعلت العكس.

من أخطر ما يجري اتصالاً بالسياسة الدولية المعاصرة محاولات تهميش الأمم المتحدة، في وقت يحتاج فيه العالم إلى تفاهم أكثر وتنسيق أفضل وتكامل أسرع. وكان منطوق الأمور يدعو إلى دعم هذه المنظمة لتقوم بدورها في تحقيق هذه الأهداف بطريقة ديمقراطية حقيقية تشارك في بلورتها كل الشعوب ومختلف الثقافات والمجتمعات على اختلاف أحجامها وتوجهاتها وإنجازاتها، خاصة أن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال في عرفنا وفي عرف الكثيرين مثلنا وثيقة رئيسية تنظم الحياة الدولية، وأن أي نظام دولي قديماً كان أم جديداً إنما ينبغي أن يتأسس على قواعد صلبة تحمي الحقوق وتقرر الالتزامات، وتفتح الباب نحو عهد من التفاعل بين المجتمعات على قاعدة من التفاهم والقبول وليس الفرض أو القهر.

نعم نحن نعلم أن تحديات الغد مختلفة عن تحديات الأمم، وأن الأمم المتحدة في أدبياتها الحالية قد لا تتمكن بدرجة أو بأخرى من التعامل مع تحديات المستقبل. إلا أن هذا يجب أن يكون محلاً لنقاشنا واتفاقنا وليس أمراً متروكاً لقرار قلة أو قرار منفرد. وهذا كله يفرض ضرورة السعي الجماعي لإقرار إرادة سياسية مشتركة لدعم الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها واستعادة مصداقيتها حفاظاً على أمن واستقرار العالم.

إن سجل هذه المنظمة حافل بالمنجزات التاريخية. كما لا تزال مسيرتها زاخرة بالإنجازات في تناول مشكلات العصر. وقراءة متعمقة لما أصدره الأمين العام من تقارير عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم تجعلنا نطمئن لهذا الدور ونطالب باستمراره، إذ يسهم في بلورة أطر واضحة للتعامل مع الحاضر ولاستشراف آفاق المستقبل على قاعدة تفاهم جماعي. كما أن دور الأمين العام في تطوير أسس رشيدة لتوجهات التنمية في الإطار الدولي نجح بالفعل في تركيز الاهتمام بقضايا العصر من خلال سلسلة مؤتمرات عقدت على التوالي في أقل من خمس سنوات حول

إلا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى حقهم في العودة والتعويض على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

لقد التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بالرئيس الفلسطيني منذ فترة قصيرة. وهو لقاء، ولا شك، يمثل خطوة إلى الأمام يعترف بها كل منهما بالآخر كشريك على قدم المساواة في عملية السلام الفلسطيني - الإسرائيلي. والمفروض أن تتحرك بناء عليها عملية السلام نحو تنفيذ ما تم التعاقد عليه في إطار اتفاقية أوسلو، وطبقا للبرامج والتوقيتات المقررة، إلا أن هذا لم يحدث.

إن أهم ما نحرص عليه ليس المصافحات ولا المناسبات المصورة، وإنما أن يتم تحرك في جوهر الأمور. ومن ثم فإن المطلوب، وما يجب أن نسعى إليه جميعا، هو ضمان التنفيذ والتفاوض الجدي وعدم إضاعة الوقت أو سوء استغلاله. ونحن ندعو العالم كله إلى أن يتابع الأمر معنا بمنتهى اليقظة، وألا يسمح بتراجع أو تلاعب في أمور غاية في الجدية والحساسية والخطورة مثل إقامة سلام تعاقدي دائم بين فلسطين وإسرائيل، يحقق الأمان الوطني للشعب الفلسطيني، وجماعها ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير تحت إشراف دولي وقيام دولة فلسطينية، كما يحقق الأمن لإسرائيل وكافة الأطراف على قدم المساواة.

إن إسرائيل مطالبة بوقف سياسة الاستيطان، بما في ذلك توسيع المستوطنات، والرجوع عن سياسة الإغلاق وحصار الشعب الفلسطيني. وهي مطالبة بتنفيذ ما التزمت به من إعادة نشر قواتها خارج مدينة الخليل. كما أنها مطالبة باستئناف مفاوضات المرحلة النهائية دون تسويق، وبأن تتوقف عن ممارساتها في القدس، وهي مدينة تتوازى أية حقوق قد تكون لإسرائيل فيها مع الحقوق العربية التي هي أقدم وأكثر مشروعية ومنطقية من كثير من الادعاءات الإسرائيلية فيها.

وعلى المسار السوري، يمكنني القول بكل أمانة واطمئنان إن سوريا مستعدة لاستئناف المفاوضات - التي طلبت إسرائيل إيقافها في شباط/فبراير الماضي - من حيث توقفت، وهذا عدل، وطبقا لمرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهذا حق.

لأساسيات السلام المتفق عليها مما هدد بالعودة إلى لغة ومفاهيم وسياسات، بل وممارسات، كادت أن تختفي من قاموس التعامل في المنطقة. وبالتالي توقف العمل على مختلف المسارات، وتجمدت مسيرة السلام. وهو ما دعا مصر التي بدأت تلك المسيرة والتي تؤمن بالسلام العربي - الإسرائيلي العادل والمتوازن، إلى تكثيف العمل لإعادة الأمور إلى نصابها، وإلى تكريس ثوابت هذه المسيرة وأهمها مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي ذلك أود أن أعرض على الجمعية العامة الموقف العربي كما تمت بلورته في البيان الختامي لقمة القاهرة في حزيران/يونيه الماضي. لقد عبر القادة العرب الحاضرون بالإجماع عن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية صنع السلام العادل والشامل باعتباره خيارا استراتيجيا عربيا في ظل الشرعية الدولية، يستوجب التزاما مقابلا تؤكد إسرائيل بجدية ودون مواربة، وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد، وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدمة إلى الأطراف. وأكد القادة العرب أن أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أو أي تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة أو المماثلة في تنفيذها، من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر ويضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

كما أكد القادة العرب عدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتبار المستوطنات إجراء غير مشروع لا يرتب حقا ولا ينشئ التزاما، وأن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين يشكل خرقا للقانون الدولي وإطار مدريد، وتعويقا لعملية السلام، مما يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وشدد الزعماء العرب على أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط لا يكون

المصرية في هذا المجال والتي تحظى بتوافق آراء جميع الدول المعنية منذ عام ١٩٨٠.

إذا كانت مصر تؤكد أن الحد من التسلح والأمن الإقليمي ركيزة من ركائز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فإنها تؤمن في نفس الوقت بأن التعاون الاقتصادي والإقليمي في ظل سلام عادل يمثل دعامة أخرى من دعائم الاستقرار في المنطقة.

إن التعاون الإقليمي لا يمكن أن ينفصل عن إقامة السلام. فالسلام أساسه وإطاره. وقد عقدت دورتان للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أولاهما في الدار البيضاء وثانيتها في عمان، عاصمة الأردن، انعقدتا في إطار من التفاؤل بأن تنجح المسيرة السلمية. وبالفعل كانت هناك نجاحات مثل توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية بين إسرائيل وفلسطين، وانعقاد المفاوضات المباشرة بين سوريا وإسرائيل، كل هذا في ظل تراجع في سياسة الاستيطان وحديث مستمر عن السلام وأهدافه. وأما اليوم فإننا نرى العكس ماثلاً، الأمر الذي يهدد أطر السلام وتداعياته بما في ذلك التعاون الإقليمي الذي لا يزدهر إلا وجو السلام يشيع والأمل في المستقبل يتسع.

ومن هنا فإننا نطالب إسرائيل من فوق هذا المنبر بأن تعود إلى إطار السلام طبقاً للاتفاقات التي عقدت والمرجعيات التي تقررته والمبادئ التي تم الاتفاق عليها. وإذا كان الموقف المصري هو أن يعقد المؤتمر الاقتصادي الثالث في موعده - حيث أن لدينا ولدى غيرنا الكثير مما نعرضه في مجالات الإصلاح الاقتصادي والاستثمار والتنمية - فإن مصر تطالب راعيي عملية السلام، والولايات المتحدة بصفة خاصة، بالعمل على خلق الظروف المؤدية إلى أن يعقد المؤتمر بنجاح، ولا يكون ذلك إلا بالتحرك الجدي على مسارات السلام تنفيذاً وتفاوضاً.

إننا نقول ذلك أمام المجتمع الدولي حتى يتحمل كل طرف مسؤولياته ويحترم التزاماته، وإلا اختل الميزان وأصبح الأمر غير ذي موضوع.

إن السلام في الشرق الأوسط شرطه العدالة والتوازن ويتطلب الأمانة في التفاوض وفي مخاطبة الشعوب. ومن هنا تأتي صراحة الدبلوماسية

ومصر من فوق هذا المنبر تطالب باستئناف هذه المفاوضات وعلى هذه الأسس. وبأن تبتعد إسرائيل عن السياسات والسياسات التي تضرس بأنها تهدر سنوات من التفاوض وتشكل رجعة وردة عن مبادئ صارت أساساً وجزءاً من قواعد العمل السلمي في المنطقة تدعمها الشرعية الدولية ويؤيدها إجماع دولي كبير.

وعلى المسار اللبناني نطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، والانسحاب الكامل من لبنان الذي طالما ذكر المسؤولون الإسرائيليون أنهم لا مطامع لهم في أرضه.

إن السلام في الشرق الأوسط لن تكتمل شموليته ولن يتحقق له الاستقرار إلا بوضع نظام أمن إقليمي محكم يقوم على ترتيبات توفر الأمن المتساوي لجميع الأطراف بأقل مستويات التسلح، وتخلي المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، نووية، وكيميائية، وبيولوجية، ومن وسائل إيصالها. إن الأمن والسلام لا يدومان مع وجود خلل في موازين القوى وتفاوت خطير في الحقوق والالتزامات بين أطراف المنطقة.

يضاف إلى كل ذلك ما نتابعه بدقة بشأن عملية التسلح الإسرائيلي الضخم وفي مجالات الصواريخ المضادة. ونتساءل عن حكمة ذلك وأسبابه، ونقول إن هذا أدى إلى رد فعل لدى الكثير من دول المنطقة في مواجهة هذا التصعيد الخطير في وقت نتحدث فيه عن السلام. وفي ذلك، بل لتجنب ذلك، فإن مصر تقترح بدء المناقشات الفعلية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقد سبق أن اقترح الرئيس حسني مبارك ذلك منذ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

كما تطالب مصر الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والمودعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تبنت القرار الخاص بالشرق الأوسط في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة، بأن تتخذ خطوات محددة لبدء إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً للمبادرة

ثانياً، إن استخدام القوة لا يمكن أن يؤدي إلى إحقاق الحق أو إزالة الباطل. وفي هذا فإن حقوق شعب العراق وصيانة وحدته بالإضافة إلى حقوق أفرادهم وسلامتهم عرباً وأكراداً يظل شاغلاً رئيسياً لنا جميعاً. وكما نصون حقوق شعب العراق فإننا نطالب بصيانة حقوق شعب الكويت وعودة أسراه وممتلكاته.

ثالثاً، إن اتفاق النفط مقابل الغذاء، الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة يجب أن يوضع موضع التنفيذ الفوري، تخفيفاً لمعاناة الشعب العراقي الشقيق.

رابعاً، إن المساس بالسلامة الإقليمية للعراق ووحدته أراضيها ليس خروجاً على مقتضيات الشرعية الدولية فحسب، وإنما أيضاً فتح باب تهب منه أعاصير جامحة تقتلع الاستقرار الإقليمي وتهدد مصالح دول الجوار جميعاً.

خامساً، إن انسحاب إيران من الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية - أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى - ضرورة لا بد منها لنزع فتيل لغم آخر خطير. والدعوة العربية ما زالت قائمة لتسوية الأمر بالوسائل الودية القانونية.

سادساً، إن سياسة التدخل ومحاوله استغلال الأقليات العرقية والمذهبية لزعزعة الاستقرار في الدول الأخرى، ففي دول الجوار، لا يمكن أن تساعد على استقرار منطقة الخليج ولا على استقرار المنطقة الأوسع، أي الشرق الأوسط أو تحقيق مصالح أي طرف من الأطراف المعنية، فضلاً عن كونها انتهاكاً صارخاً لقواعد السلوك الدولي.

وقبل أن أنتقل من الشرق الأوسط أود أن أشير إلى النزاع بين ليبيا وبعض الدول الغربية، والذي نوليه أهمية خاصة لما له من تداعيات على مستوى المنطقة، ولما يلحقه من أضرار ومعاناة بالشعب الليبي الشقيق وباقتصاديات دول الجوار واستقرار المنطقة بوجه عام. وإننا من منطلق الحرص على وقف تصعيد النزاع والإسراع بتسويته نؤيد الجهود والمبادرات التي طرحتها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز وندعو إلى التجاوب معها.

المصرية التي ترى خطورة فيما هو جارٍ، وتقرر مرة أخرى الجمعية أن مصر ترفض كل ما من شأنه أن يقيم سلاماً مختلاً يحقق مصالح طرف على حساب طرف. إن السلام المنشود هو السلام العربي الإسرائيلي المتوازن - حقاً بحق، وأمناً بأمن، والتزاماً بالتزام.

إن السلام العادل هو الركيزة الرئيسية للاستقرار في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من مواقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة غير المواتية تجاه عملية السلام، فإنه لن يصح في النهاية إلا الصحيح. وسوف يفرض السلام نفسه، مدفوعاً برغبة شعوب المنطقة - بما فيها شعب إسرائيل - في العيش في سلام حقيقي وتعاون واستقرار.

إن مصر التي ساهم شعبها في وضع البدايات الأولى لحضارة الإنسان، ظلت طوال القرون وإلى عصرنا هذا تقبل حكم الجغرافيا وحكم التاريخ اللذين ألقيا على عاتقها مسؤوليات خاصة في شؤون منطقتنا، بل وفيما وراءها، تبادر بالسلام وتستهدف الرخاء وتشارك بإخلاص في دفع مسيرة التقدم.

إن مصر هذه لا تستطيع إلا أن تعيش آلام منطقتها وإرهاصات تطورها. فإذا كان السلام في الشرق الأوسط يشهد مرحلة حرجية فإن منطقة الخليج، التي هي جزء من منطقة الشرق الأوسط، تشهد هي الأخرى تطورات كثيرة غير إيجابية. وهي منطقة يرتبط الاستقرار فيها لأكثر من سبب بمصالح مصر العليا وأمنها، خصوصاً وهي المنطقة التي تحفل بإمكانيات وخصائص تجعل استقرارها واستتباب الأمن فيها مما يهم كل القوى الدولية المعنية بالأمن والسلام الدوليين.

وحصيلة مراجعتنا لتلاحق الأحداث في تلك المنطقة تجعلنا نستخلص الدروس الآتية:

أولاً، الالتزام الدقيق بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق بلا تقصير ولا افتئات هو النهج الوحيد الكفيل بإغلاق ملف الأزمة التي اندلعت في آب/أغسطس ١٩٩٠.

وأود فـي هذا الصدد أن أنبه إلى خطورة استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا التي تضم ثلثي الدول الأقل نمواً في العالم، ويواجه ثلثا سكانها شبح المجاعة. ومع ذلك فإن دول القارة تبذل الآن جهوداً حثيثة على طريق الإصلاح الاقتصادي والمواءمة الهيكلية لاقتصادياتها وتدعيم التعاون الإقليمي بين دولها ومعالجة الوضع الاجتماعي في القارة طبقاً للإعلان الصادر في القاهرة في آذار/مارس ١٩٩٥.

غير أن هذه الجهود ما زالت متعثرة بسبب تضاؤل الدعم الخارجي ونقص الموارد اللازمة. ومن ثم فإننا نؤيد المبادرة الخاصة لنظام الأمم المتحدة حول أفريقيا التي تقدم بها الأمين العام في آذار/مارس الماضي على أساس من التعبئة الشاملة للموارد والمشاركة الكاملة للمؤسسات الدولية. ونناشد الدول المانحة والمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا، خاصة مشكلة المديونية، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة وتهيئة الظروف الملائمة لكي تلحق القارة بركب التنمية وتتمكن من مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل أحد جذور التوتر السياسي وعدم الاستقرار فيها.

ويقودنا الحديث عن الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا إلى التطرق إلى بعض شواغل مصر والدول النامية إزاء الوضع الاقتصادي الدولي. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهمية التنفيذ الأمين لنتائج جولة أوروغواي، وضرورة احتواء انعكاساتها السلبية على الدول النامية المستوردة الصافية للطعام، مع تطلعنا إلى نجاح المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة. وننبه إلى ضرورة التركيز على تنفيذ اتفاقات أوروغواي دون محاولة التطرق إلى موضوعات جديدة كالموضوعات الخاصة بالاستثمار وربط التجارة الدولية بقضايا البيئة والعمالة. ونرى ضرورة الدراسة المتأنية والدقيقة لما يقترح البعض إضافته من موضوعات. ونؤكد على أهمية دور الأونكتاد في ذلك قبل عرض هذه الموضوعات على منظمة التجارة العالمية.

وإذا انتقلنا إلى الموضوع الثالث، أي البوسنة، لأمكن القول بأن هناك أملاً في أن تنفذ اتفاقيات دايتون إنهاء للمأساة المروعة التي أحدثتها ممارسات التطهير العرقي

وإذا انتقلنا من الشرق الأوسط إلى أفريقيا نصادف قصصاً للنجاح والفشل، وصوراً قاتمة وأخرى مضيئة. وإذا كانت الشقيقة رواندا قد استردت استقرارها وبدأت مسيرة إعادة بناء الدولة وتحقيق التنمية، فإن جارتها بوروندي الشقيقة لا تزال محلاً لاضطراب حقيقي يؤثر في استقرار المنطقة. وكما عبرنا العام الماضي عن شديد الانزعاج للأوضاع في تلك المنطقة الهامة فلا نملك اليوم إلا التأكيد على ذلك، وعلى ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته للحيلولة دون تعميق المأساة في بوروندي.

ولكن هناك نقطة إيجابية على الساحة الأفريقية نرجو ألا تضيع في غمرة الإحباط بسبب الموقف المتردي عموماً في هذه القارة، وهي أن جهود منظمة الوحدة الأفريقية بدأت تتبلور في إطار مؤسسي نأمل أن يكتب له النجاح، وهو ما تمثل في إنشاء آلية فض المنازعات، لتسهم في تسوية مشاكل القارة، وكذلك في الدور الذي لعبته جماعياً دول منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة الرئيس نيريري، للمصالحة والتوفيق، والذي يتناول قضايا اللاجئين والصراعات العرقية المتفشية في تلك المنطقة، وأيضاً جهود تجمع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا الجادة من أجل تسوية المشكلة الليبرية، خاصة الدور الذي لعبته نيجيريا وجهودها المستمرة من خلال رئاستها الحالية لهذا التجمع. كما لا يمكن إغفال جهود غانا خلال فترة رئاستها لهذا التجمع في العاميين الماضيين.

وندعو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، لدعم هذه الجهود جميعاً وتوفير الإمكانيات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ وإنجاحها، بالإضافة إلى الجهود المتعددة لتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، وتنفيذ بروتوكول لوساكا في أنغولا، وخطة التسوية في الصحراء الغربية. ونأمل أن تستفيد الأطراف المعنية من الفرص التاريخية المتاحة حالياً، حتى يسود الاستقرار ربوع القارة الأفريقية وحتى يستمر الدعم الدولي لهذه الجهود، خاصة في مراحل إعادة بناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الاستقرار الدولي. كما يتعين إرساء معايير وقواعد واضحة تكفل عدم منح حـق اللجوء السياسي لمن لا يستحقه، حتى لا ينقلب هذا الحق إلى رخصة لتشجيع الإرهاب وضمانه لحماية الإرهابيين من الملاحقة والعقاب.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بمنطقة جغرافية معينة أو بحضارة أو ثقافة أو ديانة دون أخرى. ولقد شهدنا ما يبث ذلك من الشرق الأقصى إلى الشرق الأوسط إلى أوروبا إلى أمريكا، حتى وصل إلى القرب من مبنى هذه المنظمة نفسها، إن على المجتمع الدولي بأسره أن يسخر الإمكانيات والموارد اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة العدوانية، واجتثاث جذورها، ومحاصرة كل من يمد لها يد العون والتشجيع. وفي هذا الصدد أدعو الأمم المتحدة وشعوب العالم المتحضرة للمساعدة إلى الاستجابة لدعوة الرئيس حسني مبارك لعقد مؤتمر دولي للتصدي لهذه الظاهرة الإجرامية، وتنظيم الجهود الدولية لمكافحةها، إسهاما في توفير الأمن والاستقرار والسلام في أرجاء العالم.

بدأت بياني هذا بالحديث عن دور المنظمة العالمية كما نستشرفه، وأختمه بأن أوجه كلمة تحية وتقدير إلى الأمين العام للمنظمة الدكتور بطرس بطرس غالي، الذي أسهم في مدة ولايته الحالية بخبرته وبصيرته، في التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي والمنظمة العالمية، ووضع أجندة الموضوعات المطروحة أمامنا في هذا المضمار ومنهج الاقتراب منها ليبقى تنفيذه رهنا باهتمام وإرادة أعضاء المنظمة.

ومصر إذ تجدد ثقتها بالأمين العام، الثقة التي شاركها في التعبير عنها سائر أعضاء منظمته إقليميتين من أبرز المنظمات الدولية هما منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية، فإنها تؤكد أهمية استمراره على رأس الأمانة العامة للأمم المتحدة لولاية ثانية يتاح له فيها أن يقود جهاز الأمانة العامة والمساهمة في تنفيذ البرنامج الذي وضعه، والنهج الإصلاحية الذي استنته، والعلاج الذي بدأه لمشكلات المنظمة في معترك دولي يشهد مخاضا لنظام جديد لم تتضح معالمه بعد، وفي منعطف تاريخي يستشرف أعتاب قرن جديد وألفية جديدة.

وضيق الأفق العنصري، وذلك في ظل حماية دولية تجسدها قوة التنفيذ الدولية التي تساهم فيها مصر ضمن دول أخرى عديـدة. وعلى الرغم من كافة الملاسات التي واكبت عملية الانتخابات، فإن نتائجها تبعث على التفاؤل بإمكانية انتصار قوى الاعتدال بشكل يجعل من البوسنة دولة متعددة الأعراق يعيش فيها الصـرب والمسلمون والكروات في سلام. وإن مصر إذ ترحب بفوز الرئيس عزت بيجوفيتش في الانتخابات رئيسا لمجلس الرئاسة الثلاثي، تود التأكيد في هذا الصدد على عدة أمور نراها كضيلة باستقرار الوضع وضمان الالتزام الكامل بمقررات دايتون وهي:

أولا، أهمية تكريس وحدة أراضي البوسنة، ورفض محاولات التقسيم بكل قوة وشدة، واحترام العملية الديمقراطية ونتائج الانتخابات.

ثانيا، ضرورة مساعدة دولة البوسنة على استكمال المقومات اللازمة لبناء جيشها الوطني، وتوفير العتاد اللازم له، ليتمكن من مواجهة أي تهديد خارجي أو انهيار جديد للأوضاع في الداخل عقب انسحاب قوة التنفيذ الدولية.

ثالثا، ضرورة تقديم الدعم الاقتصادي اللازم للبوسنة لإعادة إعمارها باعتبار أن ذلك يمثل في حد ذاته دعما لأسس التعايش والسلام.

رابعا، وجوب عقاب مجرمي الحرب، وعدم الإهمال في ذلك. وألا يصبـح الحديث عن حقوق الإنسان في العالم ضربا من العبث وتكريسا لازدواجية المعايير.

لقد تفاقمت ظاهرة الإرهاب وتجاوزت الحدود. وعليـنا أن نتكاتف جميعا لوضع الإعلان الخاص بمكافحة الإرهاب الدولي، الذي اعتمده في الدورة التاسعة والأربعين، موضع التنفيذ، حتى لا يجد الإرهابيون مأوى أو ملاذا في أي من الدول المتحضرة، وحتى نتعاون جميعا على تصفية بؤر الإرهاب، ونطور نظاما قانونيا محكما يكفل ملاحقة المسؤولين عنه ومحاکمتهم وتسليمهم لمحاسبتهم على جرائمهم التي تروع الشعوب الآمنة وتهدد

بذلك أثناء الاحتفال بعيد مولدها الخمسين، كان من العواقب الخارقة إلى أبعد حد التي تمخضت عنها انتهاء الحرب العالمية الثانية. بيد أن ما يسمى توازن الرعب بين الدولتين العظميين، الذي ساد سنوات الحرب الباردة، أعقبته سلسلة طويلة من الصراعات المدمرة والدامية، على الرغم من مداها الجغرافي المحدود، لقد شهدنا في أسوأ الأحقاد القومية والدينية والقبلية والعرقية تظهر من جديد في أنحاء عدة من العالم. وحتى في داخل الديمقراطيات المتعددة الأحزاب، هناك حالات من الفقر المدقع والغبن الاجتماعي في بعض الأحيان، وحالات من الجريمة وتجارة المخدرات في أحيان أخرى، أطلقت العنان لدرجات مختلفة من العنف. ويجب أن نضيف إلى كل ذلك الأحداث الأخيرة في الأسابيع الماضية في الشرق الأوسط، التي سببت قلقا عميقا، والتي يمكن أن يكون لها جرائر خطيرة على حفظ السلم والأمن الدوليين.

بيد أن هناك أسبابا للتفاؤل. ونرجو أن تسمح الانتخابات في البوسنة، التي جرت في بيئة منسجمة، بإنشاء دولة يكتب لها البقاء، على أساس من تعدد الأعراق وبروح اتفاقات السلام.

وفي السياق نفسه، يرحب وفدي باستئناف المفاوضات بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الرامية إلى إنشاء علاقات متناغمة بين الشعوب التي تقطن الأرض المقدسة. ويطيب لي أن أبلغ الجمعية العامة بأن مندوبا فوق العادة من كوستاريكا قابل مؤخرًا الرئيس عرفات ليعرب له عن تضامن كوستاريكا مع شعب فلسطين وتصميمها المتين على أن تسدي التأييد والإسهام للامتنال لاتفاقات أوسلو، حتى يتحقق سلم مستقر ودائم في الشرق الأوسط.

إن كوستاريكا التي سوف تحتفل عما قريب بالعيد الخمسين لإلغاء قواتها المسلحة، رحبت أيضا بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها، وهي تشعر بارتياح عميق لفتح باب التوقيع على "معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية". فمُنذ ١٩٥٨ دأب بلدي، في إطار منظمة البلدان الأمريكية، على اقتراح الحد من الأسلحة التقليدية وحظر الأسلحة النووية داخل منظومة الدول الأمريكية. وتمشيا مع هذه النزعة المدنية والسلمية وقعت كوستاريكا على المعاهدة في الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أدعو وزير الشؤون الخارجية والعبادة في كوستاريكا، السيد فرناندو نارانخو فيلالوبوس لإلقاء بيانه.

السيد نارانخو فيلالوبوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر وفد كوستاريكا أن يتقدم بأحر التهاني إلى رئيس الجمعية العامة على انتخابه. فألى جانب صفاته المتميزة والمهنية نستلهم الاحترام والصدقة القائمين بيننا وبين ماليزيا كمثال حي على تضافر شعوب كثيرة لجهودها دون تضييع لهويتها وهو الأمر الذي يجسده شعار ماليزيا: الوحدة هي القوة.

كما يسرني أن أقبل تحيات كوستاريكا إلى رئيس الجمعية العامة السابق، سعادة السيد ديبغو فريتاس دو أمارال للعمل الرائع الذي أداه في رئاسة مداولات الجمعية.

سيدي الأمين العام: إن عملكم في سبيل سلم العالم وأمنه وجهودكم لتجديد الأمم المتحدة قد أحلاكم مكانة مشرفة في صفحات تاريخ هذه المنظمة والأسرة الدولية. ويود وفدي أن يعرب عما تشعر به كوستاريكا من امتنان واحترام لعملكم الجدير بالثناء.

إن كل دورة من دورات الجمعية هي حتما وقت للتأمل لجميع الدول الأعضاء. فكل وفد من الوفود يسأل نفسه الأسئلة نفسها: ما هو التقدم الذي أحرز نحو تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة خلال الأشهر الإثني عشر الماضية؟ ماذا فعله بلدنا أو فعلته منطقتنا للإسهام في هذه المهمة؟ هل الأمم المتحدة تلعب الدور الذي ننشده لها؟ ماذا نستطيع أن نفعل لنكفل أن تكون هذه المنظمة على مستوى الآمال الموضوعية فيها؟ ما هو التقدم الذي أحرزناه في إصلاح الأمم المتحدة؟

ونحن ندرك إدراكا حادا أن جدول أعمال الأمم المتحدة نما نموا هائلا في هذه الحقبة التالية للحرب الباردة. بيد أن الحالة الراهنة لا تبدو مشجعة كثيرا. إن إنشاء هذه المنظمة، كما ذكرنا

أمريكا الوسطى، نأمل أن تنضم شعوب أخرى إلى هذه التجربة، دون أن تدفع مثل هذا الثمن الباهظ. بيد أنه، بسبب أن جميع بلدان المنطقة قد تأثرت، بطريقة أو بأخرى، بهذه الأزمة السياسية والأمنية، فإننا جميعا نعمل الآن بتصميم على كفالة ألا يعاد فتح هذا الفصل من جديد.

ونحن نعرف من ناحية أخرى أنه بدون التنمية لن يكون هناك سلام دائم. وبهذا الاعتقاد وجدت منطقة أمريكا الوسطى هدفا مشتركا في سعيها إلى إدراك التنمية المستدامة في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والبيئة.

ومنذ سنتين قررت أمم أمريكا الوسطى أن تتحد في "حلف للتنمية المستدامة" فضلا عن أن هذا الحلف يحقق التوافق بين الجنس البشري والبيئة، فهو يتطلع إلى أن ينشئ في بلداننا مجتمعا سوف يمكن الجيل الحالي من تنمية قدراته تنمية كاملة في جميع المجالات، وسوف يكفل مستقبلا مزدهرا للأجيال المقبلة.

إن حلفنا قائم على أساس مشروع سياسي مشترك يؤلف بين النمو الاقتصادي والتوازن البيئي والحرية الفردية. ولأمريكا الوسطى، للمرة الأولى في تاريخها الطويل، هدف إنمائي مشترك، وهذا يعزز بدوره تفانيها الإقليمية.

وعلى نفس المنوال، شرعت أمريكا الوسطى في السعي إلى إيجاد أساليب مبتكرة للتقرب من بقية العالم، تساعدها على إدراك أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وهذا العمل الأخوي المشترك، الذي يرمي إلى إعادة إدماج أمريكا الوسطى في المجتمع الدولي، سعى إلى إنشاء صلات مؤسسية جديدة مع البلدان الأخرى والمناطق الأخرى التي ساندت جهودنا لإدراك السلام والديمقراطية في البرزخ، والتي تتعاون الآن مع كفاحنا من أجل التنمية المستدامة. وبذلك أنشأت أمريكا الوسطى آليات خاصة للحوار والتعاون مع المكسيك، وشيلي، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وجمهورية كوريا، وجمهورية الصين في تايوان. وقمنا كذلك بإعادة تحديد علاقاتنا بالاتحاد الأوروبي، وهو حوار أصبح أمرا مؤسسيا منذ مستهل العقد الأخير، يحمل إسم حوار سان خوزيه. ونحن نأمل أن يتوسع نطاق هذه

ووفدي يناشد أيضا مناشدة أخوية جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن تحذو حذو كوستاريكا، في أقرب وقت ممكن. وتنظر أممي أيضا نظرة الارتياح الكامل إلى مشروع القرار الذي اقترحتة ماليزيا بشأن متابعة فتوى المحكمة وإلى دعوتها إلى بدء مفاوضات لعقد معاهدة تقضي بنزع السلاح النووي على النطاق العالمي.

ونرى أيضا أن الأمر يتطلب قدرا أكبر من العناية بالمشاكل التي تثيرها عمليات التحويل والتجارة العالمية بالأسلحة. ووفد كوستاريكا يود أن ينتهز هذه الفرصة للتذكير بمشروع مدونة السلوك الدولية في هذا الموضوع، الذي اقترحه رئيس جمهورية كوستاريكا السابق، أوسكار أرياس، وغيره من الحائزين على جائزة نوبل، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وللتطلع إلى صون السلام العالمي.

ويطيب لكوستاريكا أيضا أن تقول إن أمريكا الوسطى واصلت تقدمها في تعزيز السلم والديمقراطية. وعلى الرغم من أننا لا نزال نعاني من مشكلات كبيرة، ولا نزال نعيش واقعا اجتماعيا واقتصاديا صعبا، فإن الأزمة الدامية خلال الثمانينات أصبحت صفحة طويت من صفحات الماضي. إن بلدان أمريكا الوسطى ملتزمة التزاما قويا بتعزيز السلام والحفاظ على الديمقراطية. وأصبحت العمليات الانتخابية النزيفة والمتعددة الأحزاب المعيار، بينما كانت الاستثناء في الماضي. وتصبح المصالحة الوطنية أمرا واقعا. وما حدث مؤخرا من تقدم نهائي في عملية السلام الغواتيمالية يؤذن بمنظور طيب لإدراك نهائي للسلام في كل منطقة أمريكا الوسطى. وفي هذا الصدد يطيب لي أن أوجه تهنئة خاصة إلى حكومة الرئيس الفارو أرزو إيريجوين، وإلى منظمة الوحدة الوطنية الثورية الغواتيمالية وإلى فريق الأصدقاء وخصوصا حكومة المكسيك، وإلى الرئيس إرنستو زديو، وإلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، على ما أحرز من تقدم في الآونة الأخيرة.

إن وجود السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى، وهي منطقة تعتبر عادة مضطربة، يقيم الدليل على أن الإرادة والمواظبة يمكن أن تتغلبا على أية موروثات سلبية من الماضي. ونحن، شعوب

ولا يمكن أن ينظر إلى التعاون الدولي بأنه يقتصر على تقديم المساعدة من جانب الدول الأغنى إلى الدول الأكثر فقرا. ونعتقد اعتقادا قويا بضرورة وملاءمة تكثيف الجهود الهادفة إلى زيادة التعاون الأفقي بين البلدان النامية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، فإن كوستاريكا، لدى انتهاء شغلها لمنصب رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، ستعقد - بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية - مؤتمرا يضم دول الجنوب بشأن التجارة والتمويل والاستثمار. ويحدونا الأمل أن يسفر ذلك المؤتمر عن اتباع نهج جديدة وبناءة للتعجيل بمعدل التعاون الاقتصادي والمالي فيما بين الدول النامية.

ومما يتصل اتصالا مباشرا بموضوع "خطة للتنمية" ضرورة القيام بأعمال المتابعة المتكاملة لاتفاقات وبرامج العمل المعتمدة في اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الأخير. وتكمن في هذه المؤتمرات واجتماعات القمة خطة عمل الأمم المتحدة في المجالات الأساسية كالبئية والسكان وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والموئل والتنمية الاجتماعية. وعليه، فإن كوستاريكا، بوصفها رئيسة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، شجعت على اتخاذ قرار وحظيت بتأييد إجماعي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي له، وهو قرار يستهدف توفير الاتساق وأعمال المتابعة لاتفاقات وبرامج عمل المؤتمرات الدولية واجتماعات القمة للأمم المتحدة.

وتولي كوستاريكا، بوصفها بلدا زراعيا أهمية كبيرة لمؤتمر قمة الغذاء المخطط عقده في روما بنهاية هذا العام. وفي وقت مبكر، أي سنة ١٩٥٤، عن طريق مبادرة الرئيس خوسيه فيغيريس فيرير الذي كان رئيسا لكوستاريكا آنئذ، اقترحت كوستاريكا على هذه المنظمة إيجاد احتياطي عالمي للغذاء من شأنه أن يمكننا من مواجهة آثار الكوارث الطبيعية والمجاعات. ولا نزال نعتقد اليوم أن التضامن الدولي يشكل عنصرا حاسما في مواجهة التحديات الغذائية وأنه يشكل هدفا رئيسيا للعلاقات الدولية المعاصرة التي ينبغي عدم إهمالها في السعي إلى تحرير الاقتصاد.

ومما يتسم بأهمية قصوى ويرتبط ارتباطا وثيقا بهذه المسائل، ضرورة إيلاء اهتمام لمشكلتي التصحر والموارد المائية اللتين ستؤثران في السنوات الأولى من

النشاطات في المستقبل القريب بحيث تشمل بلدانا ومناطق أخرى.

والاقتناع بأنه لا يمكن توطيد السلام إلا عن طريق التنمية ليس مقتصرًا على أمريكا الوسطى. وهذا العام، كان بلدي شرف وامتيار ترؤس مجموعة الـ ٧٧ والصين في نيويورك. وأتاح هذا لنا أن نمثل في مناسبات عديدة وجهات نظر بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن ندافع عنها.

وما زال خُمس البشرية يعيش في ظروف من الفقر المدفع، وما زال التمييز على أساس الجنس هو السلوك المعتاد؛ وما زال الملايين من الأطفال يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والتغذية. وينظر وفد بلدي بأسف عميق إلى هذه الحقائق ويولي أهمية قصوى لخطة التنمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا على الاقتناع الذي تم التعبير عنه مؤخرا بمناسبة اعتماد تقرير الفريق العامل بشأن هذه المسألة - بأن هذا المحفل يجب أن يظل مفتوحا. وأنه لا يمكن تصور منظومة حقيقية للأمم المتحدة دون خطة عمل متكاملة وشاملة للتنمية. ولو خفضت أو قللت أهمية مسألتى التنمية والتعاون الدولي في هذه المنظمة، لتضرر جوهر الأمم المتحدة نفسه تضررا خطيرا.

وانطلاقا من نفس روح التضامن تلك التي تسودها منظماتنا، نعتقد أن من الضروري الحفاظ على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية وتعزيزهما. وبالنسبة إلى البلدان الصغيرة خصوصا، فإن الربط بين التجارة ونقل التكنولوجيا والتنمية، في حد ذاته، إنما يقع خارج إطار منظمة التجارة العالمية. وبغية التأكيد على هذا الاقتناع الراسخ، سافر رئيس كوستاريكا إلى جنوب أفريقيا بمناسبة انعقاد الاجتماع التاسع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي ذلك المحفل أعرب عن تأييد بلدنا للتطلعات العادلة والمشروعة في التنمية لبلدان العالم الثالث.

ونرى أن ثمة حاجة لبث حيوية جديدة في الجمعية العامة سواء فيما يتصل بضرورة كفالة مبدأ العالمية أو تحديث جدول أعمالها وإجراءاتها. ونعتقد أنه لا ينبغي حرمان أي شعب على الأرض من حق التمثيل في منظماتنا.

وكذلك يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي إيلاء أهمية أكبر لعمل المجلس والأمانة العامة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويمكن لإجراءات هاتين الهيئتين أن تكون حاسمة في التوصل إلى حل، ومن شأنهما أن تضطلعا بدور أكثر حسما لو زيدت سلطاتهما كي يكون بإمكانهما توقع نشوء هذه الحالات. وعلى غرار ذلك نعتقد أن ثمة حاجة إلى إعادة هيكلة الأمانة العامة لإعطائها مرونة أكثر وفعالية أشد في تنفيذ مهامها.

وكوستاريكا، بوصفها بلدا يعهد بأمنه إلى القانون الدولي، تحترم احتراما شديدا محكمة العدل الدولية. وفي رأينا أن قبول الاختصاص الالزامي للمحكمة يمكن أن يصبح واجبا كامنا في عضوية هذه المنظمة.

وأخيرا، فإن إعادة هيكلة الأمم المتحدة ترتبط ارتباطا مباشرا بقدراتها المالية. فلا يمكن أن تكون الأمم المتحدة ملقا للدول الكبرى، ولا يمكن أن تصبح موضع المسؤولية الوحيدة لمجموعة صغيرة من الدول. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في المستقبل ملقا للجميع، وهذا المفهوم يتضمن من الناحية المنطقية واجب اضطلاع جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها وفقا لجدول الأنصبة المقررة. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن الإصلاح التام لمنظومة الأمم المتحدة، إذا تمكن من ضمان إنشاء إدارة أكثر رشدا وتحقيق توزيع أكثر إنصافا لموارد وبرامج المنظمة، سيجعل المنظمة في وسعها أن تصر على أن تقوم الدول الأعضاء فيها بدفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد.

ويقتررب عالما من الألف الثالثة. وفي وسط هذا الظلام الكثيف، والتحديات الكثيرة جدا، والمصاعب الفائقة العديدة للغاية، يحتفظ الجنس البشري بروح تميزه، إلى جانب استعمال اللغة، عن أي جنس آخر: الأمل. وتتجسد هذه الروح، الآن أكثر من أي وقت مضى، في هذه المنظمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تبقى موحدة في جهدها لجعل الحاضر أفضل وموحدة في هدفها لرسم مستقبل واعد بالخير.

الألفية القادمة تأثيرا خطيرا على إنتاج الغذاء وبقاء الجنس البشري نفسه.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تم التأكيد مجددا على أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكافئة و مترابطة. ومن هذه الحقوق الحق العالمي في التنمية، الذي لا يمكن اختصاره، في نظر كوستاريكا، في بعده الاقتصادي فقط. وينبغي للتنمية أيضا أن يكون لها بعدها الأخلاقي والأدبي. ويجب علينا أن نقبل بتحمل مسؤولية ضمان أن العالم الذي سنتركه للأجيال القادمة سيكون أكثر سلاما، وعافية، وإنسانية وأكثر ديمقراطية من العالم الذي عشناه. وهذه المسؤولية يجب تشاطرها فرديا وجماعيا، ووطنيا ودوليا من جانب جميع عناصر المجتمع.

والتفكير فيما فعلناه وفيما لم نقم به في الشهور الـ ١٢ الأخيرة يقودنا إلى مسألة ما الذي ينبغي لنا عمله في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، فإن تجديد الأمم المتحدة وإصلاحها بالغ الأهمية. وأن حكومة كوستاريكا في تحليلها لهذه المسألة قد درست دراسة عميقة بعض المقترحات الواردة في تقرير لجنة الإدارة العالمية. وإصلاح الأمم المتحدة يجب أن يعكس وقائع التغيير، بما في ذلك قدرة المجتمع المدني على الإسهام في الإدارة العالمية.

ويولي وفد بلدي أهمية أساسية لإعادة هيكلة مجلس الأمن. فنحن لا نستطيع الوصول إلى العام ٢٠٠٠، ولا نزال نستخدم تقويم العام ١٩٤٥. ولا يمكن للمجلس أن يواصل عقد جلساته في إطار يسيطر عليه تماما واقع السياسة الدولية. وترى كوستاريكا أن هناك أولوية للاضطلاع بهذه المهمة، وذلك من أجل منح العضوية الدائمة لكل من ألمانيا واليابان ولممثل عن كل من المناطق النامية الثلاث - أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا إعادة تنظيم سلطات المجلس وأعضائه. فإذا لم تتوفر الظروف لإجراء مثل هذا الإصلاح، فإنه يجب علينا عندئذ دراسة إمكانيات أخرى، مثل الاقتراح الذي قدمته حكومة إيطاليا.

ومن أجل تخفيف حدة هذه الآثار غير المرغوب فيها، اعتمدت الحكومة ونفذت تدابير للحماية الاجتماعية. ولم توجد المصاعب التي نواجهها في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية نتيجة لعدم توفر الخبرة فحسب ولكن أيضا نتيجة لنقص السلع والموارد المالية والطاقة. وفي هذا المقام، أود أن أؤكد على أهمية الدعم والتشجيع المقدمين إلى جمهورية مولدوفا من جانب المؤسسات المالية الدولية، ومن جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومن جانب بلدان متقدمة النمو معينة. وسنحتاج أيضا إلى هذا الدعم في المستقبل من أجل تنفيذ إصلاحاتنا في يسر.

ولا يزال الاندماج في الهياكل الاقتصادية والسياسية الأوروبية يشغل أولوية في سياستنا الخارجية. ونحن مقتنعون بأن أهداف الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتنمية وتعميق العلاقات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة في سياق المشاركة في برنامج السلم ومجلس تعاون شمال الأطلسي تتخذ بعدا جديدا. وتوجد هذه العملية أيضا ظروفًا مؤاتية لتأكيد مركز جمهورية مولدوفا بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة. ونعرب عن استعدادنا للتعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل ضمان الاستقرار في أوروبا بالإضافة إلى السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويضرب خيار الحياد الدائم المنصوص عليه في دستورنا سبب عدم مشاركة جمهورية مولدوفا في الهياكل العسكرية لكمونولث الدول المستقلة أو المنظمات الإقليمية الأخرى وعدم اعترافنا الانضمام إليها.

ولا يزال الصراع في الجزء الشرقي من بلدي عقبة تعترض طريق تحقيق الديمقراطية والتقدم بشأن الإصلاحات الاقتصادية. ولا يمكننا أن نتجاهل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الترانسدنستر وقد أبلغ المجتمع الدولي بها عدة مرات. ورغم مفاوضاتنا والنداءات العديدة من جانب المنظمات الدولية، لم يطلق حتى الآن سراح أعضاء مجموعة الإسكو، الذين حاكمتهم وسجنتهم على نحو غير مشروع قبل أربع سنوات السلطات المناوئة للدستور في تيراسبول. ومما يقلقنا أن السكان المولدوفيين في المدارس والمؤسسات في تلك المنطقة من البلد، يحظر عليهم استخدام الحروف اللاتينية في دراسة لغة الأم.

وأود أن أختتم بذكر حديث من النبي محمد لا يزال يتردد اليوم كمعيار للسلوك بالنسبة لجميع بني البشر وجميع الأمم على وجه الأرض:

"لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تقاطعوا، وكونوا عباد الله إخوانا".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميهاي بوبوف، وزير خارجية جمهورية مولدوفا.

السيد بوبوف (جمهورية مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ بحرارة باللغة سعادة السيد غزالي، على انتخابه رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه للأمم المتحدة. وإنني مقتنع بأن خصاله الدبلوماسية ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف هذه الدورة. ويسرني أن أعرب عن امتناني لسعادة السيد ديبغو فريetas دو أمارال على الإدارة والكفاءة الممتازين اللتين أبادهما خلال رئاسته للدورة السابقة.

لقد حاولنا، خلال السنوات الخمس التي مضت منذ إعلان استقلالنا، وأربع سنوات منذ قبول جمهورية مولدوفا في الأمم المتحدة، أن ننظر للعالم بأسره أننا بلد يسعى إلى أن يتبوأ مكانا لائقا في المجتمع الدولي. وأن اختيار بلدي لحكم القانون واقتصاد السوق قد أدى إلى زيادة مصداقيته على الصعيد الدولي. وأود أن أطمئن هذه الجمعية إلى أن جمهورية مولدوفا تلتزم التزاما لا رجعة فيه بطريق الديمقراطية، التي هي أفضل ضمان للتنمية المستدامة، والسلام والتقدم الاجتماعي. وأود أن أؤكد على أن عملية الإصلاح الديمقراطي في بلدنا كانت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الأوروبية والمجتمع الدولي برمته، تؤيدها ولا تزال تؤيدها. وأنتهز هذه الفرصة لأقدم شكري على هذه المساعدة، التي هي أساسية لبرنامج إصلاحاتنا.

إن عملية الانتقال المعقدة في جمهورية مولدوفا، وفي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من الصعاب التي تتطلب وسائل إضافية. وقد أوجد هذا الإصلاح أيضا ظواهر اجتماعية سلبية، أثرت على نحو خاص على المجموعات الأضعف من السكان.

وفيما يتعلق بإعادة تنشيط الأمم المتحدة وإصلاح هيكلها عملاً بروح إضفاء الطابع الديمقراطي عليها ووفقاً لآخر التطورات العالمية، فإننا نلاحظ مع الارتياح أن الأمم المتحدة قد زادت بوصفها الضامن للسلم والاستقرار والأمن الدولي، جهودها من خلال تحسين آليات صون السلم وكثفت أنشطتها في مجال الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات الإقليمية وطورت مفاهيم ووسائل جديدة لتدبير الأزمات، مثل التزامها بأن تكون على أهبة الاستعداد حين الطلب وتوفير قوات الرد السريع. وترحب جمهورية مولدوفا بجهود مؤتمر نزع السلاح الرامية إلى إقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الأهداف التي من المرجح أن تساعد على التغلب على الأزمة المالية عن طريق توفير الموارد اللازمة للعمل الفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة هي في الوقت الحاضر أهداف أساسية. وفي رأينا أن إصلاح الأمم المتحدة لا بد أن يشمل الجانب المالي أيضاً. ولا يمكننا أن نسعى إلى حلول ناجحة إلا بمشاركة جميع الدول الأعضاء.

وتبالي جمهورية مولدوفا بهذه الحالة وستبذل جهدها للوفاء بالتزاماتها المالية. ولكن من الواجب علي أن أشدد أننا ملتزمون بتحمل نصيب مقرر علينا، حسب بمستوى مبالغ فيه بالمقارنة بإمكانياتنا الحقيقية. وأدى هذا الحساب إلى حالة أصبح معها النصيب المقرر على بلدي أعلى من الأنصبة المقررة على الدول التي تضارعها من حيث مستوى التنمية. لقد آن الأوان لأن نجد طريقة ملائمة تنعكس فيها قدرة البلدان على الدفع. ونأمل أن تحمل روح الإنصاف والتضامن السائدة في الأمم المتحدة الجمعية العامة على توصية لجنة الاشتراكات بأن تنقح جدول الأنصبة المقررة وتعده بحيث يتفق مع مؤشرات تعكس على الوجه الصحيح معايير اقتصادات الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تؤيد جمهورية مولدوفا اقتراح الاتحاد الأوروبي المتعلق بمنهجية حساب جدول الأنصبة المقررة التي نعتبرها أكثر إنصافاً وملاءمة من حيث القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع من المنهجية المتبعة حالياً.

تؤيد جمهورية مولدوفا إصلاحات الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة فعالية المنظمة وهيئاتها الرئيسية نظراً إلى أن هذه العملية الابتكارية تعكس الحقيقة والتغيرات

ولا يزال هذا الصراع مصدر قلق مركزي، رغم المفاوضات، ورغم روح التوفيق من جانب الزعماء السياسيين، ورغم رغبتهم في حل المشاكل في المنطقة الشرقية عن طريق الوسائل السلمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى مساعدة الدولتين المتضررتين، روسيا وأوكرانيا، اللتين أعربتا عن رغبتهما في أن تكونا ضامنتين.

وتعتقد جمهورية مولدوفا أن الحل الوحيد للصراع يكمن في وضع مشروع قانون يتصل بالمركز الخاص بالترانسدنستر كجزء لا يتجزأ من دولة موحدة لا يمكن تقسيمها، وفقاً لدستورنا. وفي سياق المفاوضات، وقعنا بالفعل عدة وثائق مؤقتة، تشمل مختلف جوانب تطبيع الحالة في هذه المنطقة. ولا يزال نؤيد مبدأ السلامة الإقليمية وسيادة الدولة، وهو المبدأ الذي سنحترمه دوماً. وللسوء الطالع، فإن سلطات الجمهورية المناهضة للدستور ليست مستعدة بعد لقبول مبدأي السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها.

ونؤكد مرة أخرى استعدادنا لمواصلة المفاوضات مع سلطات تيراسبول بغية إيجاد حل لصراع الترانسدنستر.

ونعتبر أن عملية إيجاد حل سلمي وحاسم للصراع في المنطقة الشرقية لجمهورية مولدوفا يمكن التعجيل بها بقدر كبير عن طريق الانسحاب الفوري والكامل والمنظم وغير المشروط للوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي.

ومن دواعي قلقنا استمرار مرابطة هذه القوات الأجنبية على أراضي جمهورية مولدوفا، مما يتنافى مع نص دستورنا على حياد بلدنا. وعلى الرغم من أنه انقضى عامان على الاتفاق المبرم بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي فيما يتعلق بالمركز القانوني للكتائب العسكرية الروسية المرابطة مؤقتاً على أراضي مولدوفا وبطريقة وشروط انسحابها فإن برلمان الدولة الروسية لم يصدق بعد على الاتفاق ونأمل أن تعمل السلطات الروسية المختصة على الإسراع ببدء سريان وتنفيذ الاتفاق المبرم بين مولدوفا وروسيا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

عمل في إطار الأمم المتحدة ما زال من بين أولويات سياستها الخارجية الرامية إلى إعطاء دولتنا المزيد من الوجود النشط على الصعيد الدولي وكذلك في مجال تنمية وتكثيف علاقات الصداقة والتعاون مع جميع أعضاء المجتمع الدولي. وتؤيد جمهورية مولدوفا المواهمة بين مصالح الدول الأعضاء.

وفي الختام أود أن أعرب عن الأمل في أن تمكننا الروح البناءة جدا للأمم المتحدة، وهي الروح التي تسود مرة أخرى دورة الجمعية العامة هذه، من التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا الوقت. وإنني لمقتنع بأن الأمم المتحدة ستظل ضامنا للسلم والأمن الدوليين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم أجمع. ويعرب وفدي عن استعدادنا للمساهمة في التعاون الفعال مع وفود جميع الدول الأعضاء بغية تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب أحد الممثلين الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن الكلمات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد بمدة عشر دقائق للكلمة الأولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية ويجب أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد تشانغ سيك سي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلى السيد هاشيموتو، رئيس وزراء اليابان، بملاحظات أثارت انتباهنا فورا. لقد كانت ملاحظاته مبنية على جهل بالحقائق وكانت بمثابة بيان واضح لطابع اليابان التي تنقصها صلابة العزيمة، وتقلد لجاجة الآخرين تقليدا أعمى. وأود أن أسأله عما إذا كان في وسع اليابان الإدلاء بهذه الملاحظات في هذا المحفل الدولي المقدس الذي يناقش قضايا سياسية عالمية.

أما فيما يتصل بالسيد هاشيموتو فهو أحد العناصر المنخرطة بشكل يومي في التستر على الجرائم الماضية لليابان، دون أي اعتذار حقيقي أو تعويض، وذلك بزيارته مزار ياسوغوني لإنزال السكينة على أرواح مجرمي الحرب.

التي حصلت في المنظومة الدولية في أعقاب انتهاء عهد الحرب الباردة.

وفي الوقت نفسه تعلق حكومة جمهورية مولدوفا أهمية خاصة على الدور الذي يلعبه مجلس الأمن في منع نشوء تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. إن المنازعات الناشئة والأعمال العدوانية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول تهدد الأمن الإقليمي والدولي. ودور مجلس الأمن في درء هذه الأخطار ذو أهمية كبيرة. وأن جمهورية مولدوفا إذ تدرك دور مجلس الأمن هذا بوصفه هيئة جماعية لصنع القرار في مجال السلم والأمن الدوليين تعتبر أن إجراء أي تغيير في تكوينه يجب أن يتم دون إعاقة فعاليته.

ويرى وفدي أن زيادة عدد المقاعد في مجلس الأمن من الخلق أن تتم بطريقة متوازنة بما في ذلك المقاعد الدائمة وغير الدائمة، مما يتيح المجال لانضمام أعضاء جدد من الشمال والجنوب على السواء. وفيما يتعلق بالمقاعد الدائمة في مجلس الأمن اقترح رئيس جمهوريتنا فخامة السيد ميرسيا سنيغور في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة إعطاء مركز العضو الدائم للدول ذات القوة الاقتصادية الكبرى التي تلعب دورا مهما في الشؤون الاقتصادية، مثل ألمانيا واليابان. أما بالنسبة للزيادة في عدد المقاعد غير الدائمة فنرى أن الاقتراح الإيطالي مثير للاهتمام إذ أنه يعكس مصالح معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويوفر حلا مدروسا جيدا لهذه المسألة.

وأن جمهورية مولدوفا وفيه لمبادئ ومثل ميثاق الأمم المتحدة وتقدر أيما تقدير أنشطة الأمم المتحدة التي أثبتت طيلة ما يربو على خمسة عقود أنها محفل للمواهمة بين جهود شعوب العالم بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكفالة تنمية علاقات الصداقة والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. إن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة ما انفكت منذ البداية ترمي إلى تحقيق الهدف المتمثل في بناء علاقات جديدة فيما بين بلدان العالم بأسره.

وبعد أربع سنوات من نشاط جمهورية مولدوفا بوصفها عضوا كامل العضوية فإن ما تقوم به من

وقد اتبعت السلطات اليابانية المتعاقبة سياسات خارجية غير مستقلة خاضعة للولايات المتحدة واتبعت سياسة منحازة لكوريا الجنوبية. واليابان في موقف عاجـز فهي لا تستطيع التصرف إلا بتعليمات من كوريا الجنوبية. واليابان ليست طرفا في المحادثات الرباعية التي أشار السيد هاشيموتو إليها. وأود أن أسأله اذا عقدت المحادثات الرباعية، هل يعرف المسائل التي ستناقش فيها؟ واذا كان سيتم تناول مسألة انسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية فهل اليابان مستعدة لتأييد المحادثات الرباعية؟

وفي هذه المناسبة أود أن أوضح مرة أخرى موقف جمهورية كوريا الديمقراطية وهو أن محاولة اليابان، التي ليس لها أي رأي سياسي مستقل على الاطلاق، أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن تشكل استهزاء بالسياسة العالمية. ومن الأفضل لليابان أن تعتذر عن الجرائم التي ارتكبتها في حق شعب كوريا والشعوب الآسيوية الأخرى وأن تدفع تعويضات عن ماضيها بدلا من أن تضلل الرأي العام العالمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥